وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالاغواط

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا

الموضوع:

أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

دراسة تحليلية لولاية الأغواط(2010-2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في الديمغرافيا

تخصص تنمية و سكان

من إعداد الطالبة:

- فوزية بن بوزيد

الأستاذ المشرف

د.الزبير بن عون

السنة الجامعية: 2018/2017

ملخص الدراسة

تشير الدراسة إلى التعرف على التغيرات الحاصلة في ولاية الأغواط خلال الفترة بين 2010–2016، وذلك من خلال عرض وتفسير كل ما يتعلق بالنمو السكاني والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وقد اعتمدنا على المقارنة السنوية للزيادة السكانية بتتبع عدد الولادات وحالات الوفاة سنويا، مع التعرف على المشاريع المنجزة لصالح متطلبات السكان كاستجابة لمتطلباتهم، والكشف عن الحقائق المهمة لواقع النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للولاية من خلال عدة قطاعات كالعمل, الصحة و التعليم.

الكلمات المفتاحية :النمو السكاني ،وتيرة الزيادة السنوية ،مخططات البلدية للتنمية، المشاريع التنموية.

Summery of study :

The study indicates the changes in Laghouat State between 2010-2016 by presenting and explaining all aspects of population growth economic and social development. We have relied on the annual comparison of population growth by tracking the number of births and deaths annually, with the identification of projects Which are carried out in the interest of the population's needs in response to their needs, and to uncover the important facts of the population growth and the economic and social development of the state through various sectors such as work, health and education.

Keywords: population growth, annual growth rate, municipal development plans, development projects.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتتنزل برحمته البركات وتتفرج بقدرته

الأزمات خالق الأرض والسموات الذي أعاننا بفضله وكرمه على إنجاز هذا العمل وإتمامه.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل" الزوبير بن عون "الذي لم يبخل علي،بجهده في الرشاد والتوجيه لإتمام هذا العمل في شكله التام ،ومثابرته معي فجازه الله عني خيرا وأطال الله في عمره.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة أعضاء المناقشة، التي سألتزم بانتقاداتهم و توجيهاتهم بكل موضوعية.

الى كل اساتذتي في قسم تنمية و سكان و خاصة انهم لم يبخلوا علي بنصائحهم و ارشاداتهم.

إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا.

بن بوزيد فوزية

إلى أول من لفظ اسمها لساني و احتواها قلبي و كان بفضلها نجاحي و أهدتني أجمل أيام طفولتي و شبابي **أمي حبيبتي**.

إلى من كان ولازال قدوتي و سندي **أبي الغالي** أطال الله في عمره و حفظه لنا.

إلى صانع أحلامي و سبب نجاحي **أخي حليم** و أبنائه.

إلى من أنرن دربي ووقفن دائما سندا لي أخواتي نورة، كريمة، صورية، مريم، سماء، هجيرة و زهرة، وكل أولادهم.

الى من كان سندي و داعما لي منذ البداية لم يبخل علي بالعطاء و المحبة **زوجي الغالي علي** و كل عائلة جاب الله.

إلى ياسمينة حياتي شمعة أضاءت دنيتي حفظها الله لي.

إلى كل زملائي دفعة 2018/2017 تنمية و سكان.

الى كل هؤلاء اهديكم ثمرة جهدي

فـــوزية

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تشكر	
اهداء	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1- الإشكالية	5
2- أسباب اختيار الموضوع	7
3- أهمية الدراسة	8
4- أهداف الدراسة	8
5- الإجراءات المنهجية للدراسة	9
6- مجالات الدراسة	9
7- تحديد المفاهيم	11
8- الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني: النمو السكاني و التنمية	
تمهيد	24
اولا: النمو السكاني	25
1- عناصر النمو السكاني	25
2- الظواهر السكانية	26
3- تركيب السكان	26
4- أسباب النمو السكاني	27
ثانيا: التنمية	30
1- أنواع و مؤشرات التنمية	30
2- أهداف التنمية	33
ثالثا: النمو الديمغرافي و التنمية في الخطابات السياسية	34
1- أهم المدارس و المؤتمرات حول السكان و التنمية	34
2- علاقة النمو الديمغرافي بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية	40
3- السياسات التنموية في الجزائر	43
خلاصة	47
الفصل الثالث: الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية لولاية الأغواط	
تمهيد	49
أولا: عرض و تحليل البيانات	50
1- تطور التركيبة السكانية للولاية في الفترة من 2010-2016	51

فهرس المحتويات

2- النمو السكاني للولاية في الفترة 2010-2016	53
ثانيا: نتائج الدراسة	73
1- نتائج خاصة بالنمو السكاني	73
2- نتائج خاصة بالوضع الاقتصادي	73
3- نتائج خاصة بالوضع الإجتماعي	73
4- استنتاجات عامة	75
توصيات الدراسة	76
خاتمة	78

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
الجدول رقم 1	التقسيم الإداري لولاية الأغواط	10
الجدول رقم 2	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	16
الجدول رقم 3	مقارنة بين الأهداف الاقتصادية و الأهداف الاجتماعية للتنمية	43
الجدول رقم 4	توزيع المساحة و الكثافة السكانية لبلديات الولاية 2016	50
الجدول رقم 5	توزيع سكان ولاية الاغواط حسب الجنس خلال الفترة ما بين سنتي 2016/2010	51
الجدول رقم6	توزيع السكان حسب الجنس وحسب الفئات العمرية لولاية الاغواط سنة 2016	53
الجدول رقم7	تطور الزيادة الطبيعية للسكان في ولاية الاغواط بين 2010و 2016	56
الجدول رقم8	معدل المواليد في ولاية الاغواط في الفترة بين 2010-2016	58
الجدول رقم 9	تطور معدل الوفيات في ولاية الاغواط بين سنتي 2010و2016	59
الجدول رقم 10	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الولاية بين 2010-2016	60
الجدول رقم 11	توزيع المشتغلون والبطالون والنشطون في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي2010-2016	62
الجدول رقم 12	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف النشاطات لولاية الأغواط في سنة 2016	64
الجدول رقم13	تطور عدد الأطباء و الصيادلة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2010-2016 لولاية الاغواط	66
الجدول رقم 14	توزيع الأطباء والصيادلة بالنسبة لعدد السكان في ولاية الأغواط للفترة ما بين سنتي 2010-2016	68
الجدول رقم 15	نصيب السرير الواحد من السكان حسب كل سنة في ولاية الأغواط للفترة من2010-2016:	69
الجدول رقم 16	نصيب المركز الصحي الواحد من السكان في ولاية الأغواط للفترة ما بين سنتي 2010-2016	70

فهرس الجداول

الجدول رقم 17	تطور عدد المعلمين حسب الأطوار الدراسية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي2010-2016	71
الجدول رقم 18	توزيع تلاميذ الطور الابتدائي على مؤسسات الابتدائي في الولاية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2016	73

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
الشكل رقم1	تطور عدد سكان الولاية بين 2010-2016	52
الشكل رقم2	هرم السكان لولاية الأغواط سنة 2016	55
الشكل رقم3	تطور الزيادة الطبيعية للسكان في الولاية بين 2010و 2016	56
الشكل رقم4	تطور معدل الوفيات في ولاية الأغواط بين سنتي 2010و2016	59
الشكل رقم5	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الولاية بين 2010-2016	60
الشكل رقم6	تطور نسبة البطالة لولاية الاغواط من 1999-2014	62
الشكل رقم7	تطور عدد الأطباء و الصيادلة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2010-2016 لولاية الأغواط	66
الشكل رقم 8	تطور عدد المعلمين حسب الأطوار الدراسية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي2010-2016	71

المقدمة

يعد النمو السكاني من المواضيع الحيوية، التي تناولها العلماء والباحثين في أبحاثهم ودراساتهم ،ذلك راجع إلى أنه عامل مؤثر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية حتى السياسية منها ،بالإضافة إلى التغيرات التي تمس المجتمع جراء النمو السكاني، لهذا أصبح من الضروري إجراء دراسات وبحوث لمعرفة مظاهر النمو السكاني ، ووتيرة الزيادة السنوية ،في حالة الولادات المتزايدة باستمرار وبقاء الوفيات على مستويات منخفضة ، بإجراء مقارنات سنوية أو خماسية لمعرفة الحركة السكانية للولاية لأجل معرفة انشغالاتهم وتلبيتها ،كما أنه من خلال المقارنات السنوية تصبح الولاية على دراية بنسبة تغير وتيرة عدد سكانها ،لتمكينها بوضع تقديرات تقريبية وتوظيفها في المشاريع التنموية أو للاحتياطات المستقبلية.

إن النمو السكاني في حالة تزايده المستمر ، يجعل الولاية المتكلفة بهم تتخذ الإجراءات الخاصة ، كمعرفة انشغالاتهم ،ومتطلباتهم الضرورية ، والسعي لتحقيقها وإنجازها، وهذا من خلال برامجها التنموية تحت اسم التنمية المحلية ، فمن هذا المحتوى تبلورت إشكاليتنا، من خلال تساؤلنا عن معرفة تطور النمو السكاني خلال الفترة 2010-2016، بالمقارنة السنوية لعددهم ووتيرة زيادتهم والمقارنة بين عدد المواليد وحالات الوفيات، و كذا قياس وتيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للولاية من خلال عدة مؤشرات كالصحة و التعليم.

من هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول كان تمهيدا للدراسة وقد شمل على الإشكالية والتساؤلات الأهمية والهدف من الدراسة، المفاهيم الإجرائية وكذا المنهج المتبع, مجالات الدراسة و مصادر المعطيات.

أما في فصل الثاني فقد قمنا بالمعالجة النظرية للنمو السكاني، وذلك لمعرفة محدداته والأسباب الرئيسية الدافعة للنمو السكاني، مع تطور السكان خلال السنوات من 2010-2016.

لخص الفصل الثالث الدراسة الميدانية أين عرضنا و حللنا التساؤلات بالإجابة عنها من خلال وضع جداول ومخططات وتفسيرات توضيحية، وفي الأخير توصلنا إلى الاستنتاجات العامة التي تفسر واقع النمو السكاني والتنمية المحلية لولاية الأغواط خلال الفترة بين 2010-2016.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1/- الإشكالية:

كان ولا يزال موضوع السكان من المواضيع الحيوية والأساسية التي حاول العديد من العلماء والمفسرين دراسته بربطه بقضايا عديدة ومختلفة التي تؤثر وتتأثر به، كون السكان العنصر الأساسي في المجتمع ، لان المشكلات الموجودة تبدأ من الإنسان وتنتهي عند الإنسان،فالمشكلة لا تنتهي عند السكان كأشخاص، وإنما في النمو السكاني المتزايد ، فالنمو السكاني لازال يعتبر مشكلة غامضة غير متضحة من بعض زواياها أحيانا يفسره بعض العلماء والباحثين انه عامل إيجابي وأحيانا يفسره البعض الأخر انه مشكلة وعامل سلبي ، فمن بين القضايا التي ربطها العلماء والباحثين بموضوع السكان بصفة عامة والنمو السكاني بصفة خاصة موضوع التنمية، فموضوع النمو السكاني والتنمية واحدا من أبرز الموضوعات الحيوية في الوقت الحاضر والتي تستحق الاهتمام بها والوقوف عندها بشكل مستمر نظرا لبروز مشكلات كبيرة ومعقدة جراء التباين في فهم هذه العلاقة.

تعتمد التنمية بمختلف أصعدتها ومجالاتها على الخطط التي ترسم لتحقيقها والاستراتيجيات التي تعتمد لبلوغها، وترتبط بقدرة المخطط والمدير على فهم متغيرات الواقع ومتطلبات السكان وربطها بالإمكانات المتوفرة والقدرات الممكنة؛ من أجل بناء نموذج أمثل في تسيير هته الطاقات لمنح أفضل النتائج بما يعود على تحقيق معدلات تنموية تنعكس إيجابا على السكان والمجتمع ؛فكلما كانت التنمية جزئية ومحددة في قطر معين كانت النتائج محققة وهدا ما نعني به في وقتنا الحاضر بالتنمية المحلية والتي نقصد بها كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 هي " :إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم

للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية والجغرافية أو الثقافية كما تعتبر مسلسل تشاركي و ديناميكي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الجماعية، تعتمد على تعبئة ومسؤولية

تجمع سكاني محلي منظم ومدعم من خلال عمليات قطاعية منسقة ...ويندرج إنجاز التنمية المحلية ضمن منطق عمل ينطلق مما هو محلي، مرتكز على الإمكانيات الداخلية لمجال معين، ومدمج لفاعلين قطاعيين ومحليين في إعداد برامج ومخططات التنمية المحلية".

ومما لاشك فيه فقد عرفت ظاهرة الانفجار السكاني اهتماما وجدلا واسع ا من قبل باحثين ومفكرين، في عدة مؤتمرات دولية أهمها مؤتمر بوخارست ومكسيكو والقاهرة، حيث كان الجدل قائما حول مدى تأثير النمو الديمغرافي المتزايد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاسات النمو السريع للسكان من خلال الاستنزاف المتزايد للموارد والثروات الاقتصادية، وكذا المشاكل التي عرفتها الدول النامية، والتي تمحورت حول الاكتظاظ السكاني وعدم توفر الحاجات الضرورية كالشغل والمسكن والصحة والتعليم وغيرها، بالإضافة إلى انتشار الفقر والبطالة، وزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة.

هذه الزيادة المتنامية للحاجات والمتطلبات الضرورية الناجمة عن ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي، أرجعها بعض الباحثين في كونها عوامل تعيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و سيرورتها.

ومن أجل المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستوى معيشي لائق للسكان، وضمان الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، اقترحت عدة برامج وآليات تمحورت أساسا للتحكم في النمو الديموغرافي، من خلال تقديم مقترحات لتخفيض من معدلات الخصوبة، كان أهمها برامج التخطيط العائلي وتنظيم الأسرة، وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن ملائمة عامل النمو السكاني شرط أساسي لتحقيق التنمية والوصول إلى توافق بين النمو السكاني والإمكانات المتاحة والمتوفرة لتحقيق عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الاتجاه الثاني فيرى أن النمو السكاني عامل أساسي في عملية التنمية بشقيها، وأن العنصر البشري هو أساس أي تنمية المختلفة، ودرجة الوعي لديهم هي المحرك والعامل الأساسي في سيرورة عملية ،

التنمية الاقتصادية والاجتماعية أما الرأي الثالث فكان رأيه محايدا، باعتباره أن النمو الديموغرافي ليس عامل مؤثرا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية، فقد عرفت انفجارا سكانيا خلال فترات معينة، كانت أهمها فترة السبعينات والثمانينات، وحسب تقارير إحصائية وطنية فقد قدر معدل النمو الطبيعي سنة 1970 ب % 3.22 ، وسنة 1980 ب% 3.21 ، فقد تميزت هذه الفترات بزيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات وارتفاع أمل الحياة. و باعتبار ولاية الاغواط من بين اكبر ولايات الجزائر فإنها أيضا تشهد نموا سكانيا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة و رغم المجهودات المبذولة من مخططات تنموية للولاية كمحاولة تنظيم النسل و انشاء مستشفى جامعي تفوق سعته 400 سرير للقضاء على الإكتضاض الموجود في مستشفى احميدة بن عجيلة اما في جانب التعليم فبزيادة عدد المدارس, المتوسطات و حتى الثانويات لاستيعاب العدد الهائل للتلاميذ في الأطوار الثلاثة, و من هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة رصد وتحليل واقع النمو السكاني و التنمية خلال الفترة 2016/2010 لولاية الأغواط, و من هنا تم تحديد اشكاليتنا في السؤال التالي " **ما هو أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لولاية الأغواط خلال الفترة 2016/2010 ؟.**

اندرجت تحتها التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي وتيرة النمو السكاني في الولاية خلال الفترة 2010-2016؟
- كيف يؤثر النمو الديموغرافي في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ولاية الأغواط؟

2/- أسباب اختيار الموضوع:

عند اختيار أي موضوع، لابد من وجود مقاييس ومعايير يتم في إطارها هذا الاختيار منها:

2-1/- أسباب ذاتية:

- الرغبة في دراسة موضوع التنمية و السكان كون أنهما مشكلتان حديثتان متلازمتان بترابط وثيق تؤثر كل منهما على الأخرى و تتأثر بها.
- توفر بعض المعطيات المتمثلة في الأبحاث والدراسات التي تخص موضوع الدراسة.

2-2/- أسباب موضوعية:

- اندراج الدراسة ضمن تخصصنا باعتبار النمو السكاني من أهم الظواهر الديمغرافية.
- بروز مشكلات اقتصادية و اجتماعية و اختلاف الآراء حول النمو السكاني و التنمية.
- محاولة كشف العلاقة بين السكان و التنمية.

3/- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة ظاهرة النمو الديمغرافي و مدى تأثيره في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في معرفة حجم الظاهرة و الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني و كذا في دراسة مدى تأثير عامل النمو الديمغرافي على العمليات التنموية و معرفة مدى التوافق بين ظاهرة النمو و التنمية و ذلك بغرض التخطيط ووضع استراتيجيات هادفة لتحسين ورفع المستوى المعيشي للسكان و محاولة التقليل من النقائص.

4/- أهداف الدراسة:

لكل دراسة أهداف مسطرة و في بحثنا هذا جملة من الأهداف نذكر منها:

- تسليط الضوء على الحركة الطبيعية لسكان ولاية الاغواط و إبراز أهم الخصائص الديمغرافية.
- محاولة لفت الانتباه إلى كيفية وصف الظاهرة بوجه صحيح.
- محاولة الكشف عن سيرورة النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

- لفت الانتباه إلى أهمية هذه الظاهرة في الدراسات السكانية.

5/- الاجراءات المنهجية للدراسة:

5-1/- منهج الدراسة:

تعددت المناهج العلمية تبعا لتعدد مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك من أجل الوصول إلى الحقائق بطريقة علمية دقيقة، وكما هو معلوم فإن موضوع الدراسة هو الذي يفرض عليك نوع المنهج الذي تتبعه .والمنهج هو "طريقة البحث التي يعتمدها الباحث في جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتحليلها."[1]

والمنهج الذي يفرض نفسه على الدراسة هو **المنهج الوصفي التحليلي** الملائم لموضوع دراستنا، ويعرف بأنه " طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية[2]."

واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ذو الطابع الكمي لتتبع مؤشرات النمو السكاني ومؤشرات التنمية بنوعيها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك اعتمادا على البيانات والإحصاءات المتاحة والمتوفرة في موضوع دراستنا، وكذا البيانات الصادرة عن الهيئات والمنظمات المحلية.

6/- مجالات الدراسة:

6-1/- المجال المكاني:

ولاية الأغواط هي إحدى الولايات الجزائرية الثماني والأربعين تحمل الرقم (03) ضمن التقسيم الإداري للبلاد يحدها شمالا ولاية تيارت, غربا ولاية البيض، جنوبا ولاية غرداية وشرقا ولاية الجلفة، وعاصمة الولاية هي مدينة الأغواط. تتوسط بذلك منطقة الأطلس الصحراوي وبالتالي منطقة السهوب .تشتهر

[1] احسان محمد الحسن, مناهج البحث الاجتماعية, دار وائل, عمان الاردن 2005, ص11.
[2] عمار بوحوش, مناهج البحث العلمي و طرق اعداد البحوث, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,2005,ص129.

بالنخيل وبكرم أهلها كما أنها تعرف بتربية المواشي بحكم طابعها الرعوي والسهبي. و هناك أكبر مقر سياحي للولاية في قصر كوردان أو الزاوية التيجانية.

وتشتهر الولاية أيضا بإنتاجها للغاز الطبيعي حيث فيها حقول هامة بمنطقة حاسي الرمل وبها احتياطي ضخم من هذه المادة الحيوية مما أهّل الجزائر لاحتلال مكانة هامة عالميا في مجال الطاقة .وتضخ هذه المادة عبر عدة أنابيب لتغذي أوروبا.

تتربع ولاية الاغواط على مساحة25057 كم^2 تحتل المرتبة 12 في الترتيب الولائي من حيث المساحة, يبلغ عدد الدوائر فيها 10 و ب24 بلدية اكبرها عاصمة الولاية.

الجدول رقم1: التقسيم الإداري لولاية الأغواط

الخريطة	البلديات	التسمية	الدائرة
دوائر الأغواط	آفلو ، سيدي بوزيد ، سبقاق	أفلو	1
	عين ماضي ، الحوايطة ، تاجرونة ، تاجموت ، الخنق	عين ماضي	2
	بريدة ، تاويالة ، الحاج المشري	بريدة	3
	الغيشة	الغيشة	4
	قلتة سيدي سعد ، عين سيدي علي ، البيضاء	قلتة سيدي سعد	5
	حاسي الرمل ، حاسي دلاعة	حاسي الرمل	6
	قصر الحيران ، بن ناصر بن شهرة	قصر الحيران	7
	الأغواط	**الأغواط**	8

	وادي مرة ، وادي مزي	وادي مرة	9
	سيدي مخلوف ، العسافية	سيدي مخلوف	10

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة

6-2/- المجال الزماني:

تمت دراستنا في ولاية الاغواط في الفترة الممتدة من فيفري 2018 الى شهر ماي 2018 حيث حاولنا الحصول على معطيات نثري بها بحثنا و وجدنا ضالتنا على مستوى مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الأغواط اللذين زودونا بمختلف المعطيات التي تخص دراستنا هذه في الفترة المدروسة.

7/- تحديد المفاهيم:

7-1/- مفهوم النمو السكاني:

يقصد بالنمو السكاني أنه اختلاف في حجم السكان في المجتمع, كما هو تغير في عدد السكان سواءا بالزيادة أو النقصان في فترة زمنية معينة.[1]

كما يشير أيضًا إلى التغيرات التي تحدث في حجم سكان أي مجتمع، سواء بالزيادة أو النقصان، والتي تحدث نتيجة لعاملين أساسين هما الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة.

أما النمو السكاني الطبيعي فيحدث نتيجة لعاملي أو عنصرين هما المواليد والوفيات، اي كلما زاد عدد المواليد وقل عدد الوفيات تزايد حجم النمو الطبيعي للسكان[2]. ويعرف أيضا انه ناتج عن ميزان الولادات والوفيات، ويعبر عن دينامكية مجتمع ما، إذا كان عدد الولادات أكبر من الوفيات يعني ذلك أن السكان

[1] بالتصرف, اولاد سالم نسيمة, **واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة 2000-2009**, رسالة لنيل شهادة ماستر في الديموغرافيا، ورقلة،2013, ص13.

[2] معين حسن أحمد جاسر، **دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن**, رسالة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، الجامعة الإسلامية، غزة،2011,ص18.

في تزايد، والعكس يعني عدد السكان في تناقص، وهذه الحالة نادرة، فكل دول العالم تقريبا تسجل فائضا في عدد السكان سنويا[1].

أما في دراستنا للنمو السكاني الطبيعي لولاية الاغواط فهو التغير في حجم السكان خلال الفترة ما بين 2010-2016، وذلك نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان الناتجة عن عاملين ديموغرافين أساسين هما عدد المواليد وعدد الوفيات.

معدل النمو الطبيعي:(%)

هو حاصل قسمة متوسط حجم النمو الطبيعي للسكان على متوسط عدد السكان لنفس السنة[2].

7-2/- تعريف الزيادة الطبيعية:

تعتبر الزيادة الطبيعية هي العنصر الأساسي في حركة النمو السكاني، فهي ناتج الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات، فالزيادة الطبيعية فالإضافة إلى تأثيرها في حجم السكان، تؤثر أيضا في المتغيرات الديموغرافية كالتركيب النوعي والكمي للسكان.

أما **معدل الزيادة الطبيعية** يحسب كالآتي:

$$\text{معدل الزيادة الطبيعة} = \frac{\text{الزيادة الطبيعية خلال السنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} = \frac{\text{عددالمواليد} - \text{عددالوفيات}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000 .[3]$$

7-3/- معدل المواليد الخام (‰):

هو حاصل قسمة عدد المواليد الأحياء المصححة لسنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة .

[1] حفاظ طاهر، **ديموغرافيا عامة**، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، دار الجزائر، ص14.

[2] www.ons.dz ، 2018/02/21تاريخ الاطلاع 15:18سا.

[3] - رشود بن محمد الخريف ، معجم المصطلحات السكانية و التنمية ، مؤسسة الملك خالد الخيرية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2010 ، 191.

معدل المواليد الخام = $\frac{\text{عدد المواليد الاحياء خلال السنة}}{\text{اجمالي عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$ [1]

7-4/- معدل الوفيات الخام (‰) :

هو حاصل قسمة مجموع الوفيات المصحح سنويا على عدد السكان لنفس السنة .

معدل الوفيات الخام = $\frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{اجمالي عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$

7-5/- معدل وفيات الرضع (‰):

هو حاصل قسمة عدد الوفيات الأطفال أقل من سنة المصححة خلال السنة على الولادات الحية المصححة لذات السنة .[2]

7-6/- تعريف التنمية :

لغة : يقال ينمي نميا و نماء ، أي زاد و كثر فالنماء هو الزيادة ، ويقال أيضا نما ينمي و ينمو و أنميت الشيء و نميته أي جعلته ناميا،[3] و التنمية لغة أي ارتفاع الشيء من مرضعه إلى آخر و في المال بمعنى زاد وكثر .[4] و تدل ايضا على الزيادة و النماء و الكثرة و الوفرة و المضاعفة و الاكثار.[5]

اصطلاحا :

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التنمية نذكر منها تعريف كيندبرجل "Kindelberger" حيث عرفها على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة ، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية من المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشائها. كما عرفها "Baldwin" في كونها

[1] - رضا عبد الجبار وفاهم محمد جبر ، نمو السكان في العراق و العوامل المؤثرة فيه للمدة (1977- 2007) ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، المجلد 19 ، العدد 4، 2011 ، ص634 .

[2] - www.ons.dz. 21:43 : سا ، تاريخ الاطلاع : 17-04-2018 ،

[3] - القاموس، مكتب الدراسات و البحوث ، دار الكتب العلمية : بيروت ، 2006 ، ص 217 .

[4] – محمد منير ،حجاب ، الاعلام و التنمية الشاملة ، ط2 ، دار الفجر للنشر و التوزيع : القاهرة ، 2000، ص 33 .

[5] – http://azizelkachouani.canalblog.com/archives/2008/03/27/8493248.html ، تاريخ الإطلاع 29-03-2018، 00:58 سا.

عملية يزداد فيها الدخل القومي ، و دخل الفرد في المتوسط ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم .[1]فالتنمية هي عملية إرادية هادفة و جامعة تستهدف تحقيق تبدل جذري في أوضاع المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية ، ونقل المجتمع من وضع معين إلى واقع أفضل.[2]

و بذلك فهي تغيير قوي و كبير يحرك الأمة نحو ذلك النوع من الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية التي تقررها و تحددها لنفسها ، أي التغير في الأنماط المجتمعة التي تسمح المجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الانسانية الأفضل ، بل وأيضا بزيادة قدرته على التحكم و السيطرة في بيئته و مكانته من خلال سيطرة الأفراد و تحكمهم في توجيه أمورهم و شؤونه .[3]

7-7/- تعريف التنمية الاقتصادية :

هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة أفضل ، ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية ، وخلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن .[4]

7-8/- تعريف التنمية الاجتماعية :

فحسب رأي هوبهاويس هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة ، و هذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية ، و لهذا ينظر للتنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الانسان المتبادلة . و هناك نظرة أخرى تعتبرها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع ، كما عرفت في المؤتمر العلمي السنوي الثاني

[1] – عبد الإله زاهي الرشدان ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر، عمان ، 2005 ، ص56 .

[2] –معتز نعيم ، النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقات متبادلة ، مجلة دمشق ، المجلد 15 ، العدد 1، 1999 ، ص 131 .

[3] – باية بوزغاية ، تلوث البيئة و التنمية بمدينة بسكرة ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الخضري ، قسنطينة ، 2008 ، ص 85. (بتصرف).

[4] . محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي البثني ، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004، ص 21-22.

للاقتصاديين و المصريين بأنها " ابثاق و نمو كل الامكانات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة او مجتمعا .[1] فالتنمية الاجتماعية تهتم بتنمية قدرات البشر ، من خلال تنمية الروابط و العلاقات بينهم و كذا تلبية حاجاتهم ، و رفع مستوى الخدمات من خلال التغلب على المشاكل القائمة ، و تحقيق العدالة لافراد المجتمع .

7-9/- تعريف النمو الاقتصادي :

عملية زيادة طويلة المدى في الدخل القومي للدولة ، و بحث في العوامل المؤثرة في هذه العملية ، و التغيرات البنائية المصاحبة لها في العرض و الطلب . و هو أيضا النمو المتواصل في الطاقة الإنتاجية للمجتمع التي تؤدي إلى نمو الدخل القومي.[2]

7-10/- تعريف التخطيط : يعرفه بيرجيرون على أنه : " تلك العملية التي تسمح بتحديد الأهداف المرجوة و الوسائل الأكثر ملائمة لتحقيق هذه الأهداف ".[3]و حسب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، يعد التخطيط ركنا علميا و عمليا اساسيا في عملية التنمية .[4]

كما يعرف في معجم المصطلحات السكانية و التنمية بأنه " عملية إرادية تنظم الجهود و توظف الإمكانيات سواء اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية ، و تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية و الدينية ، و تعتمد على الدراسات الإحصائية و التنبؤات المستقبلية ، لتحقيق ظروف أو أهداف أو أوضاع مرغوب بها " .[5]

---

[1]- ثروت محمد شلبي ، تنمية اجتماعية ، كلية الآداب جامعة بنها ، مصر ، ب س ، ص 14-15 .

[2]مصلح الصالح ، الشامل قاموس المصطلحات في العلوم الاجتماعية ، دار عالم للمكتب ، ط1 ، 1999 ، ص 179 .

[3] - http://www.startimes.com/f.aspx?t-32215880. 12:00سا ,2018-03-28 . تاريخ الاطلاع

[4] - عدي قصور ، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 ، ص 309 .

[5] - رشود ين محمد الخريف ، معجم المصطلحات السكانية و التنمية ، مرجع سابق، ص 11 .

أما التعريف الإجرائي للتخطيط " عملية اختيار أفضل البرامج والنشاطات والإجراءات الواجب القيام بها لتحقيق الرؤى والأهداف الاقتصادية,الصحية و التربوية، وتحديد كيفية الإنجاز،وتعيين الكوادر والإمكانات اللازمة للتنفيذ, ووضع معايير وآليات المتابعة والتقويم, لفترة زمنية محددة ".

7-11/- الهبة الديمغرافية :

هي تحول ديموغرافي بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب ، بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته الأطفال و صغار السن و المعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل و الإنتاج المجموعة الأكبر . و بمعنى آخر فان معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا في الفئات العمرية [15-65سنة[يتجاوز معدل النمو الفئات السكانية المعالة و هم صغار السن (دون سن 15) و كبار السن 65 عاما فأكثر . [1]

7-12/- نسبة شغل الاقسام :[2]

هي حاصل قسمة عدد التلاميذ على قاعات التدريس المستغلة

Toc= effectifs éléves/nembre salles de classes utilisées

الجدول رقم2: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :[3]

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
تشدد نظرية النمو الجديدة على أهمية توازن الاستثمار مع الادخار لتسريع عملية النمو الاقتصادي	ترتكز على توازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا
حسب وصف مارشال هو كالنمو العضوي لا يتحقق	تتم عن طريق دفعة قوية ليخرج المجتمع من

[1] - احمد قطيطات ، الهبة الديموغرافية في الوطن العربي ، المؤتمر الإحصائي العربي الأول ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 410 .
[2] - مديرية البرمجة و التخطيط و متابعة الميزانية ، الأغواط .
[3]: http://swmsa.net/articles.php?action-sho&id-1657. تاريخ الإطلاع 25-03-2018, 20:55سا .

فجأة و غنما تدريجيا .	حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو
يشير إلى عملية الزيادة المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة	عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن
يعني النمو الكمي لكل من الدخل القومي و الناتج القومي كما يستخدم المفهوم عند الإشارة عن البلدان المتقدمة	فهي تتضمن إضافة النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنية المجتمعات ، كما يستخدم للإشارة عن البلدان المتخلفة.
يقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الإقتصادية (الإنتاج، القرض، الدخل الوطني)	تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغيرات في التضمينات التابعة للدولة
التوسع الإقتصادي التلقائي غير المعتمد ، والذي لا يستدعي تغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع	التوسع الإقتصادي ولا يحدث إلا بتدخل الحكومة، ويقتضي ضرورة تغير الهيكل الإقتصادي للمجتمع
حسب "شومبيتر" الإطار الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الإقتصادي	هي التطور في ظل النظام الرأسمالي ، يحدث إلا بتدخل الحكومة ، ويقتضي ضرورة تغير الهيكل الإقتصادي للمجتمع
لن يتحقق ما لم يتم تلبية الحاجات الإنسانيةللمواطنين التي تمكنهم من العطاء والإنتاج	التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد ، وأذواق المستهلكين

7-13/- أمل الحياة [1]:

هو عدد السنوات المتوقعة أن يعيشها أفراد الجيل منذ الولادة، وهو متوسط توزيع للوفيات كما تمثل متوسط مجموع السنوات التي عاشها أفراد جيل معين، ويمكن تعريفه أيضا على أنه القيمة مفيدة يجب أن تبنى على أساس مجموعة سكانية كبيرة ، وإن تستخدم لحسابها معدلات الوفيات العمرية لكل من الذكور و والإناث.

7-14/- نسبة الإعالة:

هي نسبة عدد السكان المعالين (صغار السن ما دون 15 سنة وكبار السن ما فوق 65 سنة) إلى عدد السكان العاملين من (15-65 سنة) مضروب في 100[2].

$$\text{نسبة الإعالة} = \frac{\text{عدد السكان المعالين(كبار و صغار)}}{\text{عدد السكان العاملين}} * 100$$

7-14/- السكان النشطون:

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل هم مجموع الأشخاص الذين مارسوا نشاطا اقتصاديا تجاريا، لمدة ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي (حتى لو أنهم صرحوا بأنهم بدون عمل) أو باحثون عن عمل أو خدمة.

السكان النشطون يتكونون من السكان المشتغلون والسكان و الباحثين عن العمل.

نسبة النشاط = السكان النشطون/ السكان في سن الشغل.

---

[1]- فايز محمد العيسوي، **أسس جغرافيا السكان**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 249.

[2] -www.ons.dz, . تاريخ الإطلاع: 18-05-2018 ، على الساعة: 20:00 سا

7-15/- السكان المشتغلون:[1]هم الأشخاص الذين صرحوا بأنهم مارسوا نشاطا إقتصاديا تجاريا، خلال الأسبوع المرجعي والمستدعين للخدمة الوطنية كمهك الأشخاص الذين صرحوا في البداية بأنهم عاطلين عن العمل (نساء ، ربات بيوت أ وعاطلين آخرين).

هو الشخص في سن العمل (15-59 سنة) سواء كان ذكرا أو أنثى ، والذي لم يشتغل خلال الأسبوع المرجعي وهو مستعد للعمل، ويقوم بالبحث عن منصب شغل ويشمل البطال الذي لم يسبق لم يسبق له العمل من قبل STR1 والبطال الذي اشتغل قبل أن يصبح بطال .STR2

STR= STR1+STR2

نسبة البطالة= السكان البطالون (الأشخاص الباحثين عن العمل + الأشخاص الباحثين عن العمل 2) / السكان النشطون.

[1] Bulletin statistique trimestrielle, troisième trimestre, 2009, N^{0}55,p8.

8/- الدراسات السابقة:

8-1/- دراسة وليد خصام:

تحت عنوان" **العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو السكاني بالجزائر بين النظري والواقع**" دراسة تحليلية 1990-2010, مذكرة ماجستير تخصص علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2014.

إذ حاول الطالب إبراز العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الأثر المتبادل للنمو والتنمية، حيث كانت إشكاليته تتمحور حول مشكل السكان والتنمية في الدول النامية، وتجلى ذلك في الإشكال المطروح في بحثه هل إبطاء معدل النمو السكاني هو شرط مسبق لتنمية اجتماعية واقتصادية؟، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الطالب في دراسته أن التنمية لا يمكن ربطها فقط بمعدلات النمو الاقتصادي فقط، وإنما هناك عوامل أخرى اجتماعية، بشرية لابد من أخذها في الحسبان أثناء تسطير السياسات التنموية، وأن العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية علاقة جدلية متبادلة، أي أن عناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن تكون منعزلة عن العناصر الأخرى سكانية كانت أم اقتصادية، وأن المعطيات الديموغرافية للمجتمع تساهم في تطوير الوضع التنموي، كما استخلص أيضا الزيادة الفعلية لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

تعقيب: أما في دراستنا سأتطرق إلى اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي دراسة من جانب واحد بإهمال عامل الهجرة , لإبراز اثر النمو السكاني على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ولاية الاغواط المتمثلة في البطالة, الشغل, الصحة و التعليم، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010-2016.

8-2/- دراسة علي توبين:

تحت عنوان" **النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية** "حالة الجزائر من 1970 الى2002، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2014.

إذ حاول الطالب إبراز أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية، من خلال إشكاليته التي طرحت على النحو التالي: ما حقيقة النمو الديموغرافي وما هي آثاره على التنمية الاقتصادية؟، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الطالب في دراسته أن الأثر الصافي للنمو الديموغرافي السريع على التنمية الاقتصادية هو سلبي في الأجل القصير إلا أن هذا لا يحجب تلك الآثار الايجابية والتي تظهر في الأجل الطويل. كذلك فإن عدم التنسيق بين السياسات التنموية والسياسات السكانية وارتباط النمو الديمغرافي بالظروف الاقتصادية والاجتماعية هو أمر كفيل بان يعمق الآثار وبان يعمق كل مجهدات التنمية الاقتصادية خلال ارتفاع الإنفاق على الخدمات السكانية من تعليم وإسكان ارتفاع معدلات الاستهلاك للعائلات مما ينتج عنه طلب متزايد يؤدي بدوره إلى زيادة الواردات لاسيما الغذائية منه إضافة إلى ارتفاع حجم البطالة.

8-3/- دراسة دريد فاطمة:

تحت عنوان" **النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية** "دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية، دراسة ميدانية بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

إذ حاولت الطالبة إبراز النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية، ومحاولة معرفة مدى تأثير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على تطبيق التنظيم العائلي داخل الأسرة الجزائرية، وكذا المعوقات التي تعرقله، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الطالبة في دراستها أن الدولة نجحت في إيصال فكرة تطبيق وسائل التخطيط العائلي للأسر الجزائرية بعدما كانت محرمة حتى ولو مجرد الحديث عنها، وذلك من خلال أنشاء لمراكز

حماية الأمومة والطفولة في كافة القطر الجزائري، بالإضافة إلى مساهمة التنظيم العائلي في تقليص النمو الديموغرافي، وهذا ما أعطى للمرأة الحق بتنظيم حياتها العائلية و العملية و المساهمة في جهود التنمية.

تعقيب:

أما في موضوع دراستنا التي تدور حول أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ما بين سنتي 2010-2016 ، سأحاول التطرق إلى أثر النمو السكاني على أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تندرج تحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في مجالات الشغل, الصحة والتعليم.

الفصل الثاني :

النمو السكاني

و التنميـــــة

تمـهـيـد

يعد النمو السكاني و التنمية من المصطلحات التي لاقت اهتماما واسعا لدى العديد من الباحثين ، فيعود الاهتمام بمعدلات النمو الطبيعي ، و مدى ارتباطه الوثيق بقضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وذلك من خلال العنصر البشري الذي يعتبر العنصر

المحرك في دفع عجلة التنمية أو عرقلتها . و هذا ما استدعى عقد مؤتمرات و ندوات طارئة إزاء الوضع السكاني ، من خلال ما ترتب على هذه الزيادة السكانية من متطلبات جديدة ، تدفع بالدولة إلى زيادة الإنفاق عليها عوضا من استثمار تلك الميزانية في اقتصادها ، و وضع سياسات تنموية و استراتجيات مخططة للخروج من تخبطها و تحقيق احتياجات السكانية ، أي عوض ما تساير الدول المتقدمة في دفع عجلة التنمية بقيت رهينة إزاء وضعها ، و باعتبار أن الجزائر واحدة من تلك الدول التي عرفت نمو سكاني خلال الفترة من 2010 إلى 2016 .

سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث سنقوم في المبحث الأول بتعريف عناصر النمو السكاني و الظواهر السكانية و تركيب السكان العمر و النوعي ، من ثم محاولة الوقوف على الأسباب التي أدت إلى النمو السكاني السريع ، أما في المبحث الثاني فسنعرج على أنواع و مؤشرات و أهم أهدافها ، أما فيما يخص المبحث الأخير فسنتطرق إلى أهم المدارس التي تحدثت في هذا الصدد ، وكذا أهم المؤتمرات العالمية التي ركزت على مسألة النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وفي الأخير سنقف على أهم السياسات التنمية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة .

أولا : الـنمـو السـكانـي

سنشير في هذا المحور إلى عناصر النمو السكاني و الظواهر السكانية و تركيب السكان العمري و النوعي ، من ثم محاولة الوقوف على الأسباب التي أدت إلى النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة المدروسة من سنة 2010إلى 2016 .

1/- عناصر النمو السكاني :

يرتكز النمو السكاني الطبيعي على عاملين أساسين هما الولادات و الوفيات .

1-1/-الولادات :

تعتبر المواليد من أهم عناصر النمو السكاني الطبيعي ،فهي تؤثر في زيادة و نمو حجم السكان أو ثباته و تحديد نوعه ، و معدلاته تتفاوت من مجتمع لآخر ، يرتبط مفهوم المواليد بمفهوم الخصوبة ، باعتبار هذا الأخير يشير إلى المعدل الفعلي للمواليد كما يدل على القدرة على إنجاب الأطفال . [1]

1-2/-الوفيات :

تعتبر الوفيات الظاهرة الديموغرافيا الثانية من حيث أهميتها بعد ظاهرة الخصوبة ، و هي تؤثر تأثيرا كبيرا على كافة جوانب الحياة في المجتمع ، و على التركيب العمري و النوعي للسكان ، و يعد خفض مستوى الوفيات مطلبا عاما و هدفا من أهداف عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كافة المجتمعات ، لهذا فإن كثيرا من الباحثين يتناولون ظاهرة الوفيات بالدراسة و التحليل للوقوف على عواملها المتعددة و لمعرفة انعكاساتها على حياة المجتمع و تطوره .

[1] -(بتصرف) أولاد سالم نسيمة ، **واقع النمو السكاني و التنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة 2000-2009** ، المرجع سابق ،ص19 .

1-3/-الظواهر السكانية :

تعنى الظواهر السكانية بدراسة تطور السكان من ناحية معرفة حجمه من فترة لأخرى ، و كذا توزيعه حسب المناطق و الرقعة الجغرافية .

2-1/- حجم السكان :

و يمثل عدد الأفراد في زمن معين ، ولا يقتصر على الأفراد الذين يعيشون في نفس المكان و الزمان ، بل يتعدى ذلك في تحديد العدد ذاته ، إن كان أكبر أو أصغر في نفس المكان و الفترة ، و تحديد فترة سابقة لتلك التي ذكرت مع تحديد العدد في الفترة المستقبلية ، عن طرق التنبؤ للعدد الذي من الممكن أن يعيش في هذه الفترة و في هذا المكان بالذات .[1]

2-2/- توزيع السكان :[2]يشير هذا المصطلح إلى توزيع المكاني أو الجغرافي للسكان ، و يدل على كيفية التي يتوزع بها السكان على الوحدات المكانية ، ويختلف هذا المفهوم عن التركيب أو البناء السكاني الذي يمثل تصنيف السكان حسب الخصائص الديموغرافية و غير الديموغرافية .

3/- تركيب السكان :

و يقصد به التركيب الذي يدل على السمات الديموغرافية الأساسية التي يمكن وصف السكان أو تقسيمهم على أساسها ، و منها العمر والنوع ، و تقوم هذه السمات بدور أساسي في عملية التغيير السكاني .[3]

---

[1] -.(بتصرف), دريد فاطمة ، **النمو الديموغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسنطينة ،ص33.

[2] - رشود بن محمد الخريف ، معجم المصطلحات السكانية و التنمية ، مرجع سابق ، ص11 .

[3] - معين حسن أحمد جاسر ، دراسة في التركيب السكاني و خصائص المسكن ، مرجع سابق ، ص35 .

كما يطلق هذا المصطلح أيضا إلى أفراد السكان من خلال الفئات التي ينتمون إليها سواء كانت فئات عمرية أو نوعية .[1]

3-1/- التركيب النوعي : [2]

هو تصنيف السكان أو تقسيمه حسب الجنس (ذكور و إناث) ، و معرفة عدد الذكور و الإناث في المجتمع ، و مدى الاختلاف بينهما ، و الفوارق المتمثلة في نوعية المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية ، و قوة العمل و معدلات المواليد و الوفيات و الزواج و التوزيع المهني للسكان .

3-2/- التركيب العمري : [3]عن التباين فئات السن من مجتمع لآخر يجب أن يكون على أساس النمو السكاني من خلال التركيبة السائدة في تلك المجموعة السكانية ، و هذا راجع إلى عدد النساء اللواتي يدخلن في سن الإنجاب ، و يقسم السكان على ثلاث فئات عمرية هي :

- السكان أقل من 15 سنة ، السكان[15- 65 سنة [. (فئة القادرون على العمل و الإنتاج) ، السكان أكثر من 65 سنة .

4/- أسباب النمو الديموغرافي :

إن التزايد في حجم السكاني الطبيعي الناجم عن ارتفاع معدلات الوفيات ، و بما ان الجزائر عرفت نموا ديموغرافيا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011 ، باستثناء سنة 2002 التي انخفض فيها معدل النمو ، ويعود ارتفاع النمو الديموغرافي في الجزائر للفترة المدروسة لعدة أسباب اقتصادية و اجتماعية نذكر منها :

[1] - خالد بالحسين ، التحول الديموغرافي و سوق الشغل بالجزائر ، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الديموغرافيا ، جامعة ورقلة ، 2013 ، ص13 .
[2] - نعيمة بوعافية ، التركيب السكاني لولاية ورقلة ، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الديموغرافيا ، جامعة ورقلة ، 2013 ، ص7 .
[3] - خالد بالحسين ، مرجع سابق ، ص14 .

4-1/- الأسباب الاقتصادية :

هناك عدة أسباب اقتصادية ساهمت في رفع مستويات النمو السكاني للجزائر خلال الفترة المدروسة نذكر منها :

4-1-1/- ارتفاع تكاليف وسائل منع الحمل :

تعتبر ارتفاع وسائل تنظيم الأسرة مشكلا اقتصاديا في الدول النامية ، ومرتفعة نسبيا عند بعض الأسر الجزائرية ، و ذلك لتدني المستوى المعيشي لهذه الأسر .

4-1-2/- ظاهرة الفقر :

حيث يعتبر الفقر مشكلة اقتصادية ، عانت منها الدول النامية بشكل كبير ، و باعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية ، و مع تدني المستوى الثقافي و التعليمي للفقراء ، تجدهم يسعون للمزيد من إنجاب الأولاد بغية تحسين في المستوى المعيشي لهم ، و البحث عن قوة عاملة من أبنائهم ، و هذا ما نجده عند المجتمعات الزراعية غالبا ، و المجتمعات التقليدية ، أي تتدفق الثروة من الأبناء إلى الآباء (حسب نظرية كالدويل لتدفق الثروة) .

4-1-3/- التقدم العلمي و التكنولوجي و الطبي:

لقد لعب التقدم العلمي و التكنولوجي و الطبي دورا كبيرا في القضاء على العديد من المشاكل ، حيث لعب التقدم الطبي دورا بارزا في تحسين حياة السكان ، من خلال خفض معدلات الوفيات ، و القضاء على الأمراض المعدية التي تؤدي إلى ارتفاع عدد الوفيات ،بالإضافة إلى الرعاية الصحية للأم والطفل ،

التي ساهمت في خفض معدلات وفيات الأمهات ، فبهذا مع ارتفاع المواليد و انخفاض الوفيات ارتفع احتمال البقاء على قيد الحياة .

إن التحسن الذي عرفه القطاع الصحي أسهم بشكل كبير في رفع معدلات المواليد، وخفض معدلات الوفيات من خلال القضاء على الأمراض الفتاكة التي عان منها المجتمع الجزائري، و كذا مجانية العلاج و التطعيم.

4-2/- الأسباب الاجتماعية :

هناك أسباب اجتماعية ساعدت في رفع النمو السكاني في الولاية خلال الفترة المدروسة(2010-2016) نذكر منها ما يلي :

4-2-1/- الوازع الديني :

يعتبر الوازع الديني سببا مهما في ارتفاع النمو الديموغرافي ، و بما أن الجزائر دولة إسلامية ، فمن خلال تبكير الزواج التي بحث عليه الدين الإسلامي و السنة النبوية ، هذه العوامل كلها لعبت دورا مهما في رفع معدلات الإنجاب ، التي بدورها أدت إلى رفع معدلات النمو الديموغرافي في الجزائر .

4-2-2/- انتشار وسائل منع الحمل :

تعد فكرة تنظيم الأسرة باستخدام وسائل منع الحمل من الأفكار التي لاقت تعارضا كبيرا بين أفراد المجتمع الجزائري ، و ذلك بسبب العادات و التقاليد التي يعرفها المجتمع الجزائري ، فمعظم أفراد المجتمع تجدهم يحبذون إنجاب الذكور و تفاخر بالبنين ، و هذا ما يستدعي إنجاب أكثر عدد من الأولاد ، و عدم

استخدام وسائل منع الحمل التي تعمل على خفض معدلات النمو الديموغرافي . إذا يمكننا القول إن العادات و التقاليد الجزائرية ساعدت في رفع النمو الديموغرافي .[1]

ثـانيـا : التنمـيـــة

فسنتطرق تحت محور التنمية و مؤشراتها خسب نوعها الاقتصادية و الاجتماعية ، من ثم نتناول أهم أهداف كل نوع .

1/- أنواع و مؤشرات التنمية :

من خلال دراستنا لمفهوم التنمية يتحدد علينا تحديد كل نوع يدخل ضمن مجال دراستنا ، و أهم مؤشرات كل نوع ، حيث أخذت المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية ، قسطا كبيرا في عدة دراسات عالمية و محلية ، و لصعوبة الإحاطة بكافة المؤشرات لمحدودية الدراسة ، فارتأينا الاهتمام بالجانب الاقتصادي من خلال القوة العاملة و نسبة الإعالة ، و الفئة النشطة ، و الدخل و نموه ، وكذا الادخار الإجمالي ، أما الاجتماعي فركزنا الاهتمام على رفاهية العنصر البشري ، من خلال الخدمات المقدمة للسكان في الجانب الصحي و التعليمي ، فلقد تعددت المفاهيم التي تصب في موضوع التنمية من عالم لآخر ، و اختلفت باختلاف الأنظمة و المدارس ، ونذكر ما يلي :

1-1/- التنمية الاقتصادية :

عرفها الخبير الاقتصادي جيرالد ماير "Gerald Maire" المعروف لدى الأمم المتحدة حيث يؤكد أن :" التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن ." و يتضمن هذا التعريف العام ثلاث مؤشرات أساسية هي : استمرارية حركية عملية التنمية ، و استغراقها لفترة طويلة

[1]- (بتصرف) وليد خصام ، العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ة النمو السكاني بالجزائر بين النظري و الواقع ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع و الديموغرافيا ، جامعة باتنة 2014 ، ص29-32.

من الزمن نسبيا ، و انعكاساتها في ارتفاع متواصل للدخل القومي الحقيقي ، و يؤكد في موقع آخر أنه في المفاضلة بين الدخل القومي الحقيقي و دخل الفرد الحقيقي كمعيار لقياس مستوى تطور عملية التنمية ، يميل إلى الأول إذ : أن تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول ازدياد الدخل القومي الحقيقي و دخل الفرد الحقيقي و التغيير الذي يرافق هذا الازدياد ، و بعد قياس مقدار التنمية بمدى ازدياد الدخل القومي الحقيقي ، يصح أن نقارن هذا المقدار بمدى التغيير في عدد السكان للوصول إلى الدخل الفردي الحقيقي ، ذلا أن ارتفاع الدخل الضروري أو الناتج الفردي هو ذاته انجاز ذو شان ، و لكن لا يجوز اعتباره ضوءا لارتفاع الرفاه الاقتصادي ، كما لا يجوز اعتباره ضوءا للرفاه الاجتماعي دون تحفظات و اعتبارات إضافية . كما يشترك السيد جيرالد مع من يقترح الأخذ " بعدة حقول للعمل الحكومي " أولا ، بإمكان الحكومة توفير الأسواق بواسطة تشجيع بعض الترتيبات المؤسسية المناسبة ، ثانيا هناك حاجة للمشاريع الإنتاجية الحكومية المباشرة في الحقول التي تقل أرباحها (أو ترتفع مجازفتها) ، بحيث لا تستهوي النشاط الاقتصادي الخاص . ثالثا ، ويبرز النشاط الاقتصادي الحكومي في ، حقول لا يستطيع الأفراد أن ينشطوا فيها إلا أن نشاطهم هذا لا يكون مرضا إلى نفس المدى كنشاط الحكومة . رابعا ، تشتد الحاجة للتوجيه الحكومي لتشجيع (الوفرات الخارجية) ، و النمو المتوازن (بوجه عام).أما الاقتصادي العربي **الدكتور فؤاد مرسي** يعرفها في كتابه المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية " أنها عملية تنطوي على جانبين عام و خاص ، أما العام يتمثل في حتمية جريان العمليات الموضوعية التي تمثل جوهر النمو التاريخي ، وهي حتمية التركيز على تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، أي التصنيع تحت حافز التراكم الرأسمالي ، و من ثم حتمية أن يتحول الإنتاج لطبيعي و الإنتاج السلعي الصغير إلى إنتاج سلعي تتحقق له السيادة و أخيرا حتمية تكوين سوق داخلية تجعل لجميع المنتجات أسواقا و تكون سوقا قومية لها ، أما الجانب الخاص فيتمثل في تحرير التقدم الاقتصادي الشامل من فعل القوانين الصارمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي ، و إخضاعه لمهام أكثر وعيا و ترشيدا. ويعرفها أيضا " أنها الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل ، من

خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي و إحلال تكنيك أرقى ، و استخدام وسائل إنتاج أحدث و أكثر كفاءة مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية و الجماعية .[1]

1-2/- التنمية الاجتماعية :

إن المفهوم الاجتماعي للتنمية الاجتماعية يختلف باختلاف أراء و وجهات نظر العلماء و المفكرين الاجتماعيين ، فبهذا يتطلب على الباحث انتقاء التعاريف التي تخدم دراسته من خلال توافق أهداف الدراسة مع تعاريف التنمية الاجتماعية . صدر مفهوم التنمية الاجتماعية سنة 1944 في تقرير عن التربية الجماهيرية في بريطانيا ، و تقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بالنسق القومي لابد أن ينطلق انساق المجتمع المحلي ، و ذلك من خلال تعليم أبنائه و تنمية قدراتهم على توجيه مسارات التغير الاجتماعي و الاقتصادي . إن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس في جوهره كما ذهب إلى ذلك " **Eenestwitt** " " **ارنست ويت** " ، لكن ما هو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في الدول النامية ، و البعض الآخر يعتبر المفهوم حديثا باعتبار أن الاهتمام بتنظيم المجتمع و تنميته ظهر عقب الفترة العلمية الثانية .[2]و لقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة بطريقة عملية و رسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 ، و ذلك بوجه عام و انطلاق دراسات التنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بعلم الاجتماع في الفكر السوسيولوجي المعاصر اعتبارا من الدراسة الشهيرة ل " **فليب روب** " " **F.Roop**" بعنوان " تنمية المجتمع" عام 1955 ، التي أبرز فيها أوجه الخلاف بين التنمية الاجتماعية و التغير الاجتماعي.[3].

---

[1]- **دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية** ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل ، الجزائر ، 1979 ، ص 8-14 .

[2] - عبد العزيز العيش ، **دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث** ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ، الجزائر ، جامعة قسنطينة ، 2003 ، ص 42- 43 .

[3]- حسن إبراهيم عيد ، **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1984 ، ص65 -66 .

كما يعرفها الدكتور " عاطف غيث " على " أنها ذلك التحريك العملي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية ، من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير بهدف الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها أو بغية الوصول إليها .[1]

فهي عملية تسعى لتنمية الطاقات و القدرات البشرية ، و حسن استثمارها من خلال إشراكهم في مختلف المشاريع التنموية ، و ذلك عن طريق توفير الخدمات المختلفة للسكان ، لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع ، و كذا تعرف على أنها ذلك النشاط الذي يحسن المستوى المعيشي للأفراد ، من خلال التغيرات الحاصلة في وسائل و أساليب الحياة ، وذلك عن طريق إشباع حاجاتهم الاجتماعية .[2] و من أهم المؤشرات التنمية الاجتماعية ما يلي :

- ✓ مستوى الوفيات ، و خاصة وفيات الرضع و وفيات الأمهات ، و يقاس بدرجة التحسن المستوى الصحي .
- ✓ مستوى وجودة التعليم ، و نسبة الأمية في المجتمع .

2/- أهداف التنمية :[3]

لقد تعددت أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مع مر العصور و تغير الأنظمة، و في دراستنا لخصنا بعض الأهداف بطبيعة الحال بشكل موجز في المخطط البياني التالي :

[1] - عبد الهادي محمد والي ،**التنمية الاجتماعية** ، الإسكندرية ، دار المعارف ، 1988 ، ص57-58 .
[2] - (بتصرف) باية بوزغاية ، مرجع سابق ، ص 107.
[3] - حسن بن إبراهيم المهندي ، **مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر الواقع و الآفاق دراسات سكانية ، مرجع سابق** ، ص 8 .

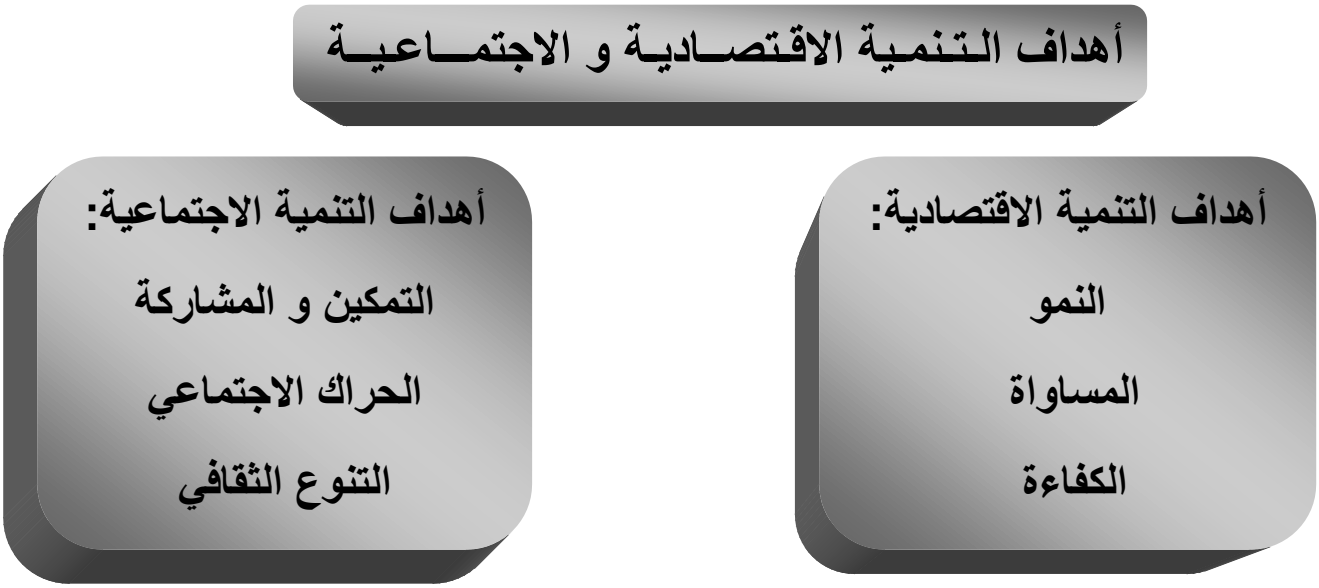

ثالثا : النمو الديموغرافي والتنمية في الخطابات السياسية

أما في هذا المحور فسنتطرق إلى أهم المدارس التي تناولت هذه القضايا ، وأهم المؤتمرات العالمية التي ركزت على مسألة النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والأخير سنقف على السياسات التنموية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة .

1/- أهم المدارس والمؤتمرات حول السكان التنمية:

1-1/- أهم المدارس العالمية : لقد اختلفت المدارس حول تأثير النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فكل بحسب رأيها ، فمنهم من ترى أن النمو السكاني عامل سلبي على التنمية ، ومنهم من ترى أنه ايجابي ، في حين توجد التي ترى أن النمو السكاني عامل محايد في عملية التنمية ، وفي دراستنا سنتطرق لأهمهما.

1-1-1/- المدرسة التشاؤمية:

يعتبر المفكر مالتوس من الذين كانت لهم نظرة تشاؤمية للعلاقة بين السكان والتنمية ، حيث اقترن اسمه بالنظرة التشاؤمية للسكان ، باعتقاده أن زيادة عدد السكان تمثل عبئا للمجتمع ، وسببا في البؤس و الفقر ، و كل أنواع المشكلات الاجتماعية و المجتمعية ، و إن كان مالتوس قد اشتهر بوجه عام على أنه نصير النظرة التشاؤمية ، إلا أنه في الحقيقة لم يكن أول مناصريها ، حيث سبقه أفلاطون و أرسطو الذين كانوا لا يحبذون الأحجام الكبيرة للسكان ، كما ظهر العديد من العلماء لهم نفس النظرة التشاؤمية من بينهم الباحث الايطالي " جيوفاني بيترو " الذي صرح أن القوة الإنسانية عند الإنسان كبيرة جدا في مقابل أن وسائل العيش محدودة ، وكذا الباحث الانجليزي " ريتشارد هاكليوت " الذي أرجع أن الزيادة السكانية كانت سببا في المشكلات الاجتماعية ، أن الفائض السكاني كان سببا في ظواهر الفقر و السرقة و غيرها ، وكذا القاضي الانجليزي " ماتيو هال " الذي كتب في كتابه سنة 1683 " أننا في انجلترا ... أكثر السكان زيادة و أكثرهم فقرا " ، أي أن تزايد الفقراء يتناسب طرديا مع تزايد عدد السكان . و بهذا نرى أن أصحاب النظرة التشاؤمية للسكان يرون أن زيادة في أعداد السكان هي استنزاف للثروات و الموارد الاقتصادية ، مما يستدعي ذلك إلى ظهور مشكلات اجتماعية و إنسانية . في حين أيد المالتوسيون الجدد فكرة مالتس بقولهم أن إمكانية نمو السكان تتم بمعدلات سريعة جدا ، و إذا لم تتخذ خطوات لإبطاء هذه النمو ، سوف تتضخم أعداد السكان في اتجاه مضاد لحدود الموارد المتاحة سواء كانت موارد غذائية أو ضرورية للعيش و البقاء ، و اقترحوا بذلك للإقلال من معدلات النمو السكاني ، ضبط

معدلات الإنجاب عن طريق استعمال وسائل منع الحمل لتحديد حجم الأسرة ، بالإضافة إلى تدعيهم للسياسات التي تسمح بالعقم الطوعي و الإجهاض .[1]

1-1-2/- المدرسة التفاؤلية :

لقد تعددت أراء مجموعة من الباحثين و المفكرين الذين يرون أن النمو عاملا ايجابيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث كان أولهم المفكر العربي ابن خلدون ، فهو في مقدمته الشهيرة يرى أن ثروة البلد هي سكانه المحبون للعمل ، أما نمو عدد العاملين و تقسيم العمل و نمو المدن فذلك هو الطريق لتراكم الثروة،[2] كما صرح المفكر الفرنسي جون بودان بمقولته الشهيرة " لا ثروة و لا قوة من دون الرجال ، و التي يشدد من خلالها على الأثر الايجابي المحض للتزايد السكاني على الاقتصاد ، و حذو حذوه العديد من المفكرين " جون باتيستكولبير " و الفيلسوف " باتيستدوفوبون " ، و الاقتصادي البريطاني " ريتشارد كانتيليون " و قد أطلق هذا التيار الداعي لتشجيع التزايد السكاني ب : " الشعبوي " و هو الذي يجد أصوله في الفكر التجاري " المركنتيلي " ، فقد كان أنصار هذا التيار الأخير يعتقدون أن النمو الكبير للسكان هو وسيلة فعالة لتزايد الإنتاج و التصدير ، من خلال الكفاءات الجديدة و فرص الإبداع .

كما بين المفكر الفرنسي مبتكر عبارة العالم الثالث ألفريد سوفي في كتابه " الثروة و السكان " دعوته إلى تبني سياسة تشجيع الإنجاب ، و كذا الأمريكي رويرت سولو الذي توصل عن طريق نموذج ابتكره سنة 1956 ، و يحمل اسمه إلى نتيجة مفادها بأن التزايد السكاني و

[1] -(بتصرف) السيد عبد العاطي السيد ، **علم اجتماع السكان** ، الإسكندرية ، ص107-119.
[2] معتز نعيم ،**النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقات متبادلة** ، مرجع سابق ، ص 137 .

إن رافقه تزايد في حجم القوة النشطة ، فسوف يكون له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي ،[1] أي أن زيادة السكان تحفز الاقتصاد من خلال زيادة الإطارات التي تساهم في تطور التكنولوجي و الابتكارات ، التي ترفع من المستوى التنموي للبلد.

1-1-3/- مدرسة الحياد السكاني :[2]

أظهرت مجموعة من الدراسات عبر نموذج النمو أنه و مع ثبات العوامل الأخرى ، فإن نسبة النمو فإن نسبة النمو السكاني ليس لها أثر معنوي على الاقتصاد فالافتراض الأساسي الذي اعتمد عليه سولو " Solow " يقر بأن السلوك السكاني و التكنولوجي هي متغيرات تعمل خارج النموذج ، و أن التحول التقني و الادخار يعملان على زيادة الدخل في المدى الطويل ، حيث أن زيادة الدخل ليس لها أثر على النمو السكاني ، و بناء عليه فإن الدول ذات العدد الكبير من السكان تحتاج إلى مراكمة المزيد من رأس المال لتحسين ظروف السكان فيها . و نتيجة إلى ما ذهبت إليه هذه المدرسة في العقود الماضية ، فقد غدت الدراسات مهملة من قبل الدول النامية و المنظمات الدولية على حد سواء ، باعتبار أن اثر العوامل الديموغرافية غير واضح من حيث تأثريها على النمو الاقتصادي في أدبيات اقتصاديات التنمية ، إلا ما تم إثباته من خلال مجموعة من الدراسات الحديثة ، و أن ما افقد النمو السكاني أهميته في الدراسات القياسية هو الاعتماد على معدل التغير لعدد السكان, في حين عمدت مجموعة من الدراسات إلى إدخال تعديلات في المتغير الذي يمثل السكان ، بإضافة متغير يمثل التوزيع العمري للسكان ، و تحديدا لفئة الداخلين لسوق العمل, أو تلك المتوقعة دخولها في المستقبل القريب ، و بالفعل جاءت النتائج مغايرة ، و أثبتت أن نمو فئة السكان النشطين اقتصاديا يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي .

[1]- زهير طافر ، **النظريات السكانية و انعكاساتها على الاقتصاد و المجتمع ، دراسة مقارنة** ، جامعة بشار ، 2010،ص72-73 .
[2]- **النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية ، تقرير السكان و التنمية** ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا ، العدد 2 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص 34 .

1-2/- أهم المؤتمرات العالمية : لقد أخذت قضايا السكان اهتمام كبير على الصعيد العالمي ، و ذلك من خلال الصدى الذي عرفته المؤتمرات العالمية التي انعقدت لمناقشة القضايا النمو السكاني ، و اختلاف الآراء حول قضية النمو الديموغرافي و التنمية ،و ركزوا على نتائج السياسة السكانية من تنظيم الأسرة و تقليل حجم السكان ، و ضرورة إدماج العوامل السكانية في قضايا التنمية .

1-2-1/- مؤتمر بوخارست 1974 : [1] انعقد هذا المؤتمر بحضور وفود من 136 دولة ، و لقد ركز هذا المؤتمر على ضرورة التحكم بالسلوك الديموغرافي لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال إعداد خطة عمل لمواجهة المشكلة السكانية العالمية ، و التي مفادها أن الزيادة السكانية تعمل على إعاقة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد تمحور النقاش بين مجموعتين متعارضين ، مجموعة ترى أن الزيادة السكانية تعمل على عرقلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و لابد من خفض معدلات النمو السكاني ، و هي دول الو.م.أ و بريطانيا و كندا ، و مجموعة الثانية ترى أن التخلف سببا رئيسيا في المشكلات السكانية ، و الحل يتمثل في التوزيع العادل للموارد الاقتصادية ، و انته المؤتمر بتوصيات تمثلت في تعزيز التنمية من خلال تحسين نوعية الحياة ، و التوزيع العادل للموارد الاقتصادية ، و كذا تنسيق العمل في الميادين كافة الاجتماعية منها و الاقتصادية ، بما في ذلك ميدان السكان .

1-2-2/- مؤتمر مكسيكو 1984 : انعقد هذا المؤتمر لتقويم خطة العمل العالمية للسكان ، و مناقشة قضايا السكان و التنمية ،و التقدم الذي أحرزته المرأة من حيث تحسين مركزها و دورها ، و مساهمتها في عملية التنمية ، حيث سجل تغير في المواقف الرسمية لكثير من الدول بسبب اقتناع أغلبية المسؤولين و السياسيين بدول العالم الثالث بضرورة التحكم في المتغيرات الديموغرافية و اعتبارها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أي أن معظم الدول النامية تبنت فلسفة تنظيم الأسرة

[1] -عبد العزيز فرج ، **تحديات و منطلقات السياسات السكانية في إطار مؤتمري القاهرة و الألفية** ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، 2006 .

في حين ركزت بعض الدول المانحة الرئيسية كالولايات المتحدة الأمريكية على المنافع النسبية لآليات سوق في تحقيق التنمية و الرخاء الإنساني .

ثم قدم المؤتمر توصية بضرورة قيام الدول بالاهتمام بالمسنين ، لا باعتبارهم فئة تبعية تلقي بثقلها على المجتمع ، بل باعتبارهم مجموعات قدمت معونات كبرى إلى الحياة الاقتصادية و التربوية و الاجتماعية و الثقافية و إلى عائلاتها و ما زالت تستطيع أن تقدم ذلك ، و كان التحول الأساسي في هذا المؤتمر هو توسيع مفهوم السياسة السكانية لتكريس المفهوم الشامل للسكان و التنمية و العلاقات المتبادلة بينهما .[1]

1-2-3/- مؤتمر القاهرة 1994 : حضر هذا المؤتمر وفد رسمي من 179 دولة و حوالي 1200 منظمة غير حكومية ، و قد تم في هذا المؤتمر التأكيد على الاهتمام بالتوعية و تحسين مستوى الحياة ، من خلال منظور التنمية الاقتصادية . كما أحدث هذا المؤتمر نقلة نوعية في رفاهية السكان ، إذ أكد على أن إهمال المتغيرات الديموغرافية الكمية و النوعية من شأنه أن يؤدي غلى اعتماد سياسات غير متكاملة ، و قصور واضح في برنامج التنمية خاصة الهيكل العمري للسكان و علاقته بالنمو . فاتساع فئة السكان دون سن العمل يعني ارتفاع في معدلات الإعالة ، في حين اتساع فئة السكان في سن العمل يعني إضافات لمعدلات الادخار و الاستثمار للاقتصاد . أما اتساع فئة السكان خارج سن العمل فيعني المزيد من التخصيصات باتجاه تكثيف الرعاية الصحية و الاجتماعية ، و إعانات المسنين و دخول المتقاعدين ، و توسيع قاعدة شبكات الأمان الاجتماعي ، و كل ذلك يتطلب إحداث نقلة نوعية في سياسات الدعم الحكومي المقدم لهذه الفئة .[2]

و من بين جملة التوصيات و الأهداف السكانية و الإنمائية التي حث المؤتمر على ضرورة تطبيقها في المجتمع هي :

[1] - عصام علي ، السياسات السكانية ، المعهد العالي للدراسات و البحوث السكانية ، 2010 .
[2] -إدارة السياسات السكانية و لآلية التنفيذ ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، المجلس الأعلى للسكان ، ب س، ص5.

العدالة و الإنصاف و المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من خلال التعليم و الخدمات الصحية و تشجيع على تنمية المهارات و العمل ؛ النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة ؛ خفض معدلات وفيات الرضع و الأطفال و الأمهات ؛ [1] تعميق فضائل الاستثمار في الصحة و التعليم و بالذات تعليم الإناث ؛ ضرورة إتباع الإطار الواسع للصحة الانجابية ؛ توسيع قاعدة المشاركة (بين الرجل و المرأة ؛ بين الدولة و القطاع الخاص و عناصر المجتمع المدني ؛ بين الدولة و المنظمات و المؤسسات الدولية) ؛مناصرة الفقراء و المسنين و الأسر التي ترأسها النساء .

2/- النمو الديموغرافي و علاقته بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

2-1/- اثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادي :[2]

- ✓ الاتجاه الأول : الذي يرى أن النمو السكاني عاملا ذو تأثير على المسيرة التنموية للمجتمع .

2-1-1/- أثر النمو السكاني على سوق العمل : النمو السكاني السريع يزيد من عرض قوة العمل ؛ و تشيع ظاهرة البطالة بأشكالها الظاهرة و المقنعة في المجتمع ، و يعمل على تخفيض الأجور ، و هذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل و تدريب أطفالها ، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في أعداد العمال غير المؤهلين أو المدربين في سوق العمل ، و ما دام أن مدى مساهمة الفرد في عملية التنمية تتوقف على درجة تأهيله و تدريبه ، فهذا يعني أن النمو السكاني المستمر سيعرقل عملية التنمية .

[1] - http://www.onefd.edu.dz. 15:22 سا ،2015-03-18 ؛ تاريخ الاطلاع .

[2] - معتز نعيم ؛ ، مرجع سابق ، ص 142 .

2-1-2/- أثر النمو السكاني على الاستهلاك : ترى مجموعة المفكرين أنصار هذا الاتجاه أن التزايد المتسارع لعدد السكان في أي مجتمع كان يعني و بشكل حتمي زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري و الكمالي و كذلك الطلب على الخدمات ، و هذا قبل كل شيء يشكل ضغوطات على المسيرة التنموية للمجتمع . كما أن ارتفاع مستوى الاستهلاك في المجتمع الناتج عن زيادة عدد السكان يعمل على استنفاذ ما تقدمه الطبيعة من موارد و خامات بشكل سريع ، و في كثير من الأحيان تجبر المجتمعات على استيراد مثل هذه الخامات من الخارج لسد الطلب المتنامي عليها .

2-1-3/- أثر النمو السكاني على الاستثمار : يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤثر سلبا على عملية التنمية ، من خلال تأثيره السلبي في الاستثمار ، إذ ينطلقون من حقيقة التناسب العكسي في توزيع الدخول بين الاستهلاك و الادخار ، و عليه فان النمو السريع للسكان من وجهة نظرهم يتطلب دائما تخصيص جزء أكبر من الدخول للاستهلاك و يقلل من مخصصات الادخار ومن ثم الاستثمار ، هذا من ناحية أولى ، أما من ناحية ثانية فإن هذا النمو السريع للسكان ذو تأثير سلبي في الاستثمار من خلال توجيه مخصصاته (على قلتها) في مثل هذه المجتمعات نحو الإنفاق على المشاريع المخصصة لإشباع الحاجات الضرورية للسكان ، و كذلك على مشاريع الخدمات بأنواعها مما يقلل من حصة الإنفاق على المشاريع القاعدية (مشاريع البنية التحتية و الهيكلية للاقتصاد) .

و بهذا نرى ان أنصار الاتجاه الأول من المفكرين يؤكدون التأثير السلبي للزيادة السكانية في المسيرة التنموية من خلال تشتيت موارد التنمية و زيادة أعبائها .

- ✓ **الاتجاه الثاني :** الذي يرى أن النمو السكاني عاملا ذو تأثير ايجابي على المسيرة التنموية للمجتمع .

- النمو السكاني يزيد من فتوة المجتمع أي من العناصر الشابة في الهرم السكاني ، و بذلك زيادة في نسبة القوة البشرية و قوة العمل إلى إجمالي عدد السكان ، و هذا يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل بالعناصر الفتية و القادرة على العمل و العطاء المستمرين .
- في النمو السكاني تنوع في الخبرات و الكفاءات الضرورية للبناء التنموي ، وهذا ما له بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية ، بالاعتماد على السوق المحلية للعمل .
- إن النمو السكاني يعني نموا في الموارد البشرية ، و هذه الموارد شأنها شان غيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي ، إذ يمكن تحسين استغلالها و الإفادة منها بالدرجة القصوى ، و أحيانا تصديرها و الحصول من جراء ذلك على دخول كبيرة تساهم في تنمية المجتمع و ازدهاره .[1]

2-2/- أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاجتماعية :

أما فيما يخص اثر النمو السكاني على التنمية الاجتماعية فيتمثل في زيادة الطلب على الخدمات فإنه يمكن القول " أن النمو السريع عدد السكان يزيد من هذا الطلب و بمعدلات متسارعة أيضا ، إذ أن زيادة عدد أفراد أي مجتمع تعني زيادة في الطلب على الخدمات التعليمة و الصحية ... الخ ، فقد يؤثر النمو السكاني سلبا إن لم تتدخل الدولة بمخططاتها و سياساتها التنموية .

أما الأثر الايجابي فيتمثل في الاستثمار في القطاع التعليمي و خاصة الابتدائي ، ما يزيد من زيادة عدد المناصب ، بالإضافة إلى تحقيق نسبة مشاركة في الطور الابتدائي ، أي القضاء على نسبة الأمية في المجتمع ، و كذا زيادة درجة الوعي لدى أفراد المجتمع .

[1] - معتز نعيم ، المرجع السابق ، ص 142 – 143 .

❖ السياسات التنموية في الجزائر :

لقد قطعت الجزائر عدة أشواط و بذلت بذلك مجهودات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال سياسات تنموية مخططة من قبل الدولة ، و ذلك من خلال أهداف اقتصادية و اجتماعية مسطرة تمحورت في المجال الصحي و التعليمي و التنموي ، غايتها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و لكن تركيز هذه الأهداف كان مغلبها على التنمية الاقتصادية ، و كل هذه السياسات يتوقف مدى نجاحها و توافقها في مدى تحقيقها لأهداف المرجوة في المستقبل . و من الأهداف المسطرة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي نذكر ما يلي :[1]

جدول رقم3: مقارنة بين الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية:

الأهداف الاقتصادية	الأهداف الاجتماعية
زيادة الإنتاج و الانتاجية والتي يترتب عليها زيادة في المردودية و بالتالي زيادة الدخل القومي .	الاهتمام بتحسين مستويات التعليم و الصحة و الرفاهية لكافة المواطنين .
زيادة الأهمية النسبية لقطاعات الصناعة و الخدمات .	تحقيق الرفاهية الاجتماعية و النهوض بالمستوى المعيشي لكافة أفراد المجتمع .
الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار .	زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة ، و الطبقة العاملة .
تنمية القدرات المحلية توطين و استخدام التكنولوجيا الحديثة .	زيادة نسبة الخبراء و الفنيين و العلماء في القوى العاملة .

[1] -جابريوسف محمد يوسف ، **التنمية البشرية ، دكتوراه ، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك** ،2018
www.ao-academy.org/docs/tanmiyahbashaiyah_4_07102011.doc ,

عدالة توزيع الدخل و الثروة في المجتمع للقضاء على الفقر.	تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي و في مجالات الحياة العامة .

فبعدما عرفت الجزائر سابقا جملة من المخططات التنموية ، سجلت في هذه الفترة و لكن بتراجع و أهم البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر في الفترة المدروسة كانت ما يلي : [1]

- اعتماد برنامج حماسي (2004- 2009) لدعم النمو ، تكميلي مع برنامجين تكميليين يخصان منطقتي الجنوب و الهضاب العليا بغلاف مالي إجمالي قدر ب 8000 مليار دينار (أكثر من 100 مليار دولار) و يشمل خمس محاور هي :

تحسين ظروف المعيشة ؛ تكوير المنشآت القاعدية ؛ دعم النمو الاقتصادي ؛ تحديث الخدمة العمومية ؛ ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة . و يهدف البرنامج إلى تحقيق :

مليون و مائتي ألف (1200000) سكن ؛ مليوني منصب شغل ؛ 500 ثانوية و 1000 متوسطة ؛ 500000 مقعد بيداغوجي جامعي ، و مثلها في التكوين المهني ، 40 مستشفى ، 10 سدود أكثر من 10000كام من الطرق الجديدة أو التي تم تحديثها ؛ توزيع الغاز (1200000 منزل) ، و الكهرباء (600000 منزل ريفي) .

أما في المجال الصحي [2] فقد عرفت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2002 و 2011 و التي أثبتت محدودية الخدمة بسبب معاناة المؤسسات من عدة اختلالات هيكلية و تنظيمية ، مما دفع بالسلطات العمومية إلى اتخاذ مبادرة سياسية إصلاح المستشفيات التي تهدف إلى تخطيط و تنظيم

[1] -**المرأة الجزائرية واقع و معطيات** ، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ،ص 52

[2]- www.djazairess.com . جزايرس : تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال –تاريخ الاطلاع : 08-04-2015 ، سا 22:07

العلاج بها . كما تهدف السياسة الجديدة إلى تأمين الخدمات و عصرنة النشاطات تماشيا مع الطلبات الجديدة ، مما يسمح بتوفير خدمة ذات نوعية ، و قد عرف القطاع من جانب آخر ، انتقالا للوضعية الديموغرافية و الوبائية للسكان ، إلى تعزيز العلاج الجواري من أجل تقريب الصحة من المواطن ، حيث باشرت السلطات العمومية في تطبيق تنظيم جديد للمؤسسات الصحية في سنة 2007 ، يهدف إلى فصل المستشفيات الجامعية عن تلك التي تضمن علاجا قاعديا أسفر عن تأسيس الطب الجواري الي قرب العلاج من المواطن . كما برز تقسيم جديد للمؤسسات الصحية ، على غرار المؤسسات العمومية الاستشفائية و المؤسسات العمومية للصحة الجوارية التي تشمل أيضا قاعات للعلاج و العيادات متعددة الخدمات . و استفاد القطاع من سنة 2005 إلى 2009 من غلاف مالي بقيمة 244 مليار دينار ، تم استثماره في إنجاز 800 مؤسسة استشفائية و جوارية .

و فيما يخص المجال التعليمي :[1] فمن بين الإصلاحات و البرامج التي وضعتها الجزائر لإصلاح النظام التعليمي ، البرنامج الخماسي (2004 – 2009) لدعم التنمية ، وبرنامجيين إضافيين للجنوب و المرتفعات ، و كذلك استراتيجية النوع الاجتماعي التي أعدتها وزارة الصحوة و السكن المستشفيات (2001– 2003) ، و برنامج العمل السابق للوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة برنامج الحكومة(2004– 2008).

أما السياسة السكنية الجزائرية فتعد من بين المشاريع و المخططات التنمية التي تكفل للأفراد مستوى معيشي لائق ، و دفع لتحقيق التنمية على الصعيد الوطني ، و ذلك من خلال فتح مناصب شغل جديدة عن طريق مشاريع البناء و إقامة سكنات جديدة ، التي تعمل بدورها على خفض نسبة

[1] - الحقوق الإنسانية للمرأة و المساواة على أساس النوع الاجتماعي ، تقرير حول الوضع الوطني ، الجزائر ، برنامج ممول من الاتحاد الأوربي ، 2010 ، ص 40 .

البطالة ، بالإضافة إلى رفع النمو الاقتصادي من خلال الإيجار و السكن التساهمي المقدم عن طريق قروض و إعانات ، تخفف على الدولة عبئ الكامل لتوفير السكنات ، كما تعمل تلك القروض و السكنات التساهمية و غيرها على رفع الدخل الناجم عن الضرائب المفروضة من الدولة .

و من أبرز البرامج التي عرفتها الجزائر في المجال السكني ، البرنامج الخماسي من (2005 – 2009) ، حيث خصصت له الدولة غلاف مالي فاق 1550 مليار دينار ، ما يزيد عن 18 مليار دولار ، و يعتبر أضخم غلاف مالي استفاد منه قطاع " السكن و العمران " منذ الاستقلال ، هذا الغلاف موزع على حصتين منها 850 مليار دينار لتمويل برنامج انجاز السكنات " مشروع المليون سكن " ، و نحو 700 مليار دينار للتهيئة و تحسين المحيط العمراني .[1]

و من بين جملة التدابير و الالتزامات التي رصدتها السياسات التنموية الجزائرية تمثلت فيما يلي :

- ضمن مبدأ المساواة بين الجنسين ، تم سنة 2002 إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ، تلاها سنة 2006 إنشاء المجلس الوطني للأسرة و المرأة و مرصد التشغيل النسوي ، و أخيرا تم تحديد إستراتيجية وطنية لتشغيل و إدماج المرأة ابتداء من 2008 .
- الحق في العمل لكل المواطنين دون التمييز بين الجنسين مع الاعتراف بالحقوق كإجازة الأمومة.
- صادقت الحق المساواة في الأجور بين اليد العاملة الرجالية و النسوية .

[1] - سهام وناسي ،النمو الحضري و مشكلة السكن و الإسكان ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ، جامعة باتنة ، 2009 ، ص155 .

خلاصة

نستنتج من خلال هذا الفصل أن الجزائر عرفت نموا سكانيا مستمرا في الفترة ما بين سنتي 2010 و 2016 ;كما خلصنا إلى أهم الأسباب التي أدت إلى النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة المدروسة، و التي تمثلت في العوامل الاجتماعية من خلال التقدم التكنولوجي و تحسن الرعاية الصحية و غيرها وعوامل اقتصادية كارتفاع تكاليف وسائل منع الحمل و الفقر و غيرها . هذه الأسباب و العوامل لعبت دورا هاما في رفع معدلات النمو السكاني من خلال ارتفاع معدلات المواليد و انخفاض معدلات الوفيات في الجزائر ، كما خلصنا إلى الأهداف المسطرة من وراء تطبيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، و التي تمحورت في المشاركة و التمكين والحراك و غيرها ثم تطرقنا إلى أهم المدارس و المؤتمرات التي ناقشت قضايا النمو السكاني و التنمية من خلال اختلاف أرائهم و وجهات نظرهم حول تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، إضافة إلى التعريج لأهم المجالات التي يؤثر فيها النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال التأثير على سوق العمل و الاستهلاك و الاستثمار ، و على الخدمات الصحية و التعليمية ، و في الأخير تناولنا أهم السياسات التنموية التي عرفتها الجزائر ، و التي تمثلت في المجال الصحي التعليمي و السكني .

الفصل الثالث

الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية لولاية الأغواط

تمهيد

كما أشرنا سابقا إلى أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المنظور النظري، من خلال تأثير عامل النمو الديمغرافي على المجالات التنموية التي تمس عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سنتطرق للجانب الميداني من خلال الإجراءات المنهجية، وذلك بدراسة تحليلية للواقع النمو السكاني في ولاية الأغواط وأثره على المتغيرات التي تندرج تحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ما بين سنتي 2010 إلى 2016 ، من خلال المصادر التي استخدمت في جمع البيانات وحساب المعدلات, من ثم التطرق إلى عرض وتحليل وتفسير البيانات من خلال الفرضيات المنتهجة في دراستنا, و هذا لاستخلاص النتائج التي تفيدنا في دراستنا هذه.

أولا: عرض و تحليل البيانات

الجدول رقم4: توزيع المساحة و الكثافة السكانية على ولايات البلدية سنة 2016.

البلدية	المساحة كلم^2	السكان	الكثافة السكانية ساكن/كم^2
الاغواط	400	202665	506,66
قصر الحيران	1240	33280	26,84
بن ناصر بن شهرة	1460	14035	9,61
سيدي مخلوف	1420	17072	12,02
العسافية	420	7802	18,58
عين ماضي	1790	15715	8,78
تاجموت	620	34074	54,96
تاجرونة	1130	7082	6,27
الحويطة	450	4870	10,82
الخنق	3830	16107	4,21
حاسي رمل	1957	31284	15,99
حاسي الدلاعة	3955	18041	4,56
افلوا	405	143814	355,10
سيدي بوزيد	860	9175	10,67
سبقاق	385	8073	20,97
واد مرة	360	8147	22,63
واد مزي	425	4400	10,35
قلتة سيدس سعد	1040	17333	16,67
عين سيدي علي	410	14553	35,50

البيضاء	780	12311	15,78
بريدة	355	8455	23,82
حاج مشري	375	8922	23,79
تاويالة	255	4421	17,34
الغيشة	730	9013	12,35
المجموع	**25052**	**650644**	**25,97**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الأغواط

نلاحظ من خلال هذا الجدول إن توزيع سكان الولاية على مساحتها غير متساوي أو عادل فمعظمهم يتمركزون في البلديات الكبرى و عاصمة الولاية ذات المساحة 400كلم^2 التي تحتل الصدارة ب 202665 نسمة إذا ما قورنت ببلدية واد مزي التي تتربع على مساحة اكبر منها إلا إن نسبة السكان فيها قدرت ب 4400نسمة فقط, وهذا راجع إلى ثقافة السكان و إرادتهم التمركز في البلديات الكبرى لوجود و توفر متطلبات العيش الكريم.

الجدول رقم5: توزيع سكان ولاية الاغواط حسب الجنس خلال الفترة ما بين سنتي 2016/2010

السنة	عدد سكان الولاية	ذكور	إناث	نسبة الذكورة	نسبة الأنوثة
2010	520188	265389	254799	104.15	96
2011	539 955	275472	264483	104.15	96.01
2012	560473	285940	274533	104.15	96.01
2013	581771	296806	284965	104.15	96.01

2014	603878	295794	308084	104.15	96.01
2015	626825	307034	319791	104.15	96.01
2016	650644	318700	331944	104.15	96.01

المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات مديرية البرمجة و مراقبة الميزانية لولاية الاغواط.

الشكل رقم1: تطور عدد سكان الولاية بين 2010و2016

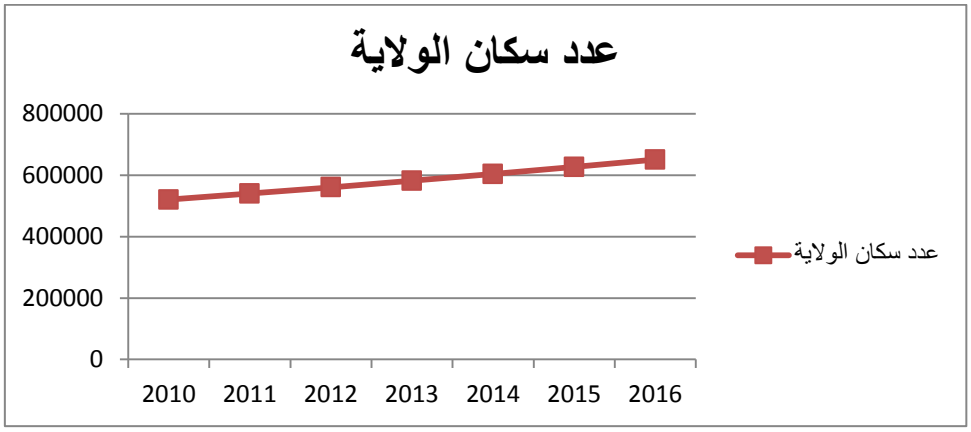

نلاحظ من خلال الشكل1 الذي يوضح تطور عدد سكان الولاية بين 2010 و2016 ان عدد سكان الولاية يشهد تزايدا مستمرا, حيث قدر ب520188نسمة سنة 2010 ليشهد زيادة معتبرة سنة 2016قدرت ب 650644نسمة , وتعود هذه الزيادة الى ارتفاع معدلات المواليد و الخصوبة العامة و عدد الزيجات في هته الفترة, و تراجع في الوفيات نتيجة التغطية الصحية إلى جانب تحسن الظروف المعيشية و نمط الحياة بصفة عامة.

الجدول رقم6: توزيع السكان حسب الجنس وحسب الفئات العمرية لولاية الاغواط

الفئات	اناث	ذكور	المجموع
4-0	37296	40785	40785
9-5	34321	36023	36023
14-10	34289	35717	35717
19-15	35335	36361	36361
24-20	34320	34115	34115
29-25	31349	30808	30808
34-30	23753	24073	24073
39-35	20886	21524	21524
44-40	17188	17154	17154
49-45	13985	14614	14614
54-50	10132	11306	11306
59-55	7661	8416	8416

64-60	4543	5013	5013
69-65	4871	5692	5692
74-70	3657	4185	4185
79-75	2375	2943	2943
84-80	1192	1593	1593
+85	1005	1176	1176
969344	**318700**	**331944**	**المجموع**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الاغواط.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التوزيع حسب الجنس في الفئات العمرية للولاية لسنة 2016 حيث يوضح إن عدد الذكور في الولاية يزيد عن عدد الإناث بشكل طفيف لأن عدد المواليد الذكور يفوق عدد المواليد الإناث سنويا, يمكننا القول أن نسبة الذكور في المجتمع الأغواطي تشكل نسبة 51% أما للإناث فتشكل نسبة 49 % .

الشكل رقم 2: الهرم السكاني لولاية الأغواط سنة 2016

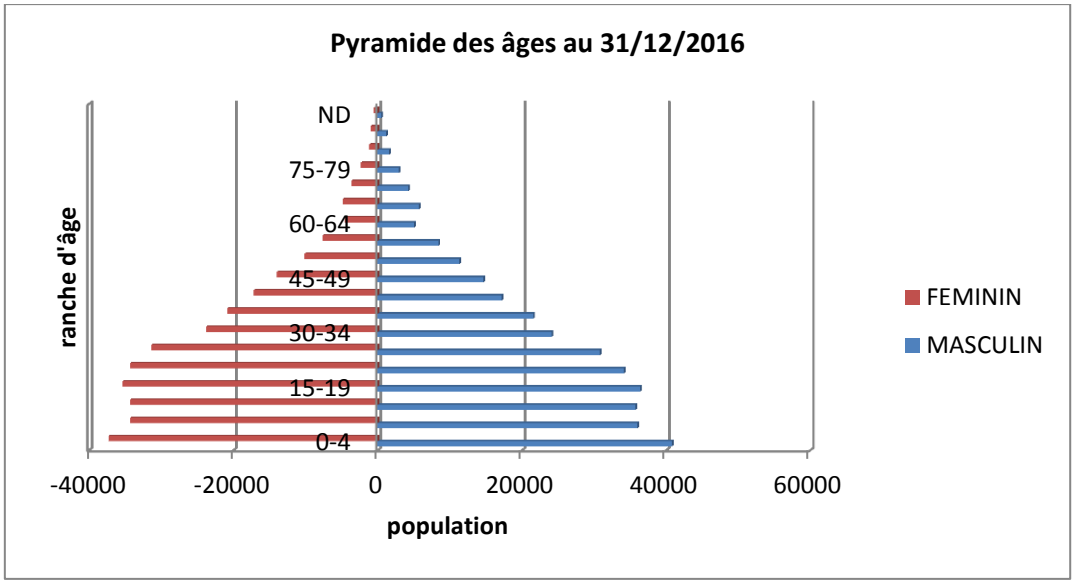

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الأغواط.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الهرم يحافظ على شكله المعتاد عليه بقاعدة عريضة, و هذا ما نراه أيضا بالنسبة الى الفئة [15.35] اذ أن الولاية تحتوي على احتياطي كبير من الشباب هذا الأخير الذي يمثل 80 من سكان الولاية, لو تستثمر هته القوة و تشرك في العمليات التنموية بشكل صحيح سيكون هنالك تغير جذري في الولاية.

الجدول رقم7: تطور الزيادة الطبيعية للسكان في ولاية الاغواط بين 2010و 2016

السنة	الزيادة الطبيعية
2010	9801
2011	10180
2012	11154

10738	2013
11319	2014
11451	2015
11056	2016

من إعداد الطالبة مستعينة بإحصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الاغواط.

الشكل رقم3: تطور الزيادة الطبيعية للسكان في الولاية بين 2010و 2016

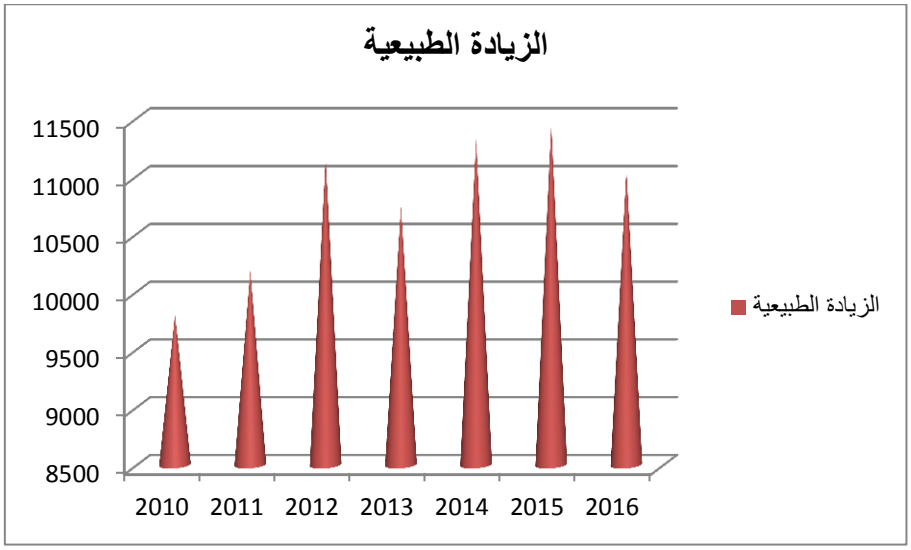

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول 7.

يعتبر النمو السكاني من أهم العناصر الديموغرافية التي يستوجب دراستها بغية تلبية حاجيات السكان المتزايدة، فمن خلال الجدول7و الشكل رقم 3 نلاحظ أن الزيادة الطبيعية في الولاية شهدت ارتفاع مستمر حيث قدرت في بداية الفترة ب9801 ما إذا استثنينا سنة 2013 حيث شهدت تراجعا طفيفا قدر ب 10738نسمة لتعاود ارتفاعها لتصل في سنة 2016الى 11056نسمة و هذا راجع إلى انخفاض الوفيات و زيادة في الولادات و هذا راجع الى التحسن الملحوظ في المستوى المعيشي لسكان الولاية.

الجدول رقم8: تطور معدل المواليد في ولاية الاغواط في الفترة بين 2010-2016

السنة	عدد المواليد	معدل المواليد ‰
2010	11271	2,17
2011	11746	2,17
2012	12489	2.23
2013	12301	2.11
2014	12975	2.14
2015	13102	2,09
2016	12447	2,00

من اعداد الطالبة مستعينة باحصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الاغواط.

من خلال تحليلنا للجدول 8 نلاحظ ان عدد المواليد في الولاية في تزايد مستمر و هذا منذ العشرية الأخيرة حيث كان عدد المواليد سنة 2010 يساوي 11271 مولود جديد, الى ان وصل الى 13102 سنة 2015 و هذا راجع الى زيادة التي شهدتها الولاية في نسب الزواج, الا ان عدد المواليد شهد تراجعا بسيطا سنة 2016 حيث بلغ 12447 وربما هذا التراجع راجع الى ثقافة الاسر في تنظيم النسل.

الجدول رقم 9: تطور معدل الوفيات في ولاية الاغواط بين سنتي 2010و2016

السنة	عدد الوفيات	معدل الوفيات ‰
2010	1470	2.8
2011	1566	2.9
2012	1335	2.4
2013	1563	2.7
2014	1656	2.7
2015	1651	2.6
2016	1391	2.1

المصدر: من اعداد الطالبة مستعينة باحصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الاغواط.

نلاحظ من خلال الجدول 9 إن عدد الوفيات قد شهد انخفاضا ملحوظا, و هذا مقارنة بالعشرية الأخيرة حيث وصل معدل الوفيات إلى 2.1 في سنة 2016 وهذا راجع الى تحسن الظروف المعيشية و التطور المشهود في قطاع الصحة.

الشكل رقم4 : تطور معدل الوفيات في ولاية الأغواط بين سنتي 2010و2016

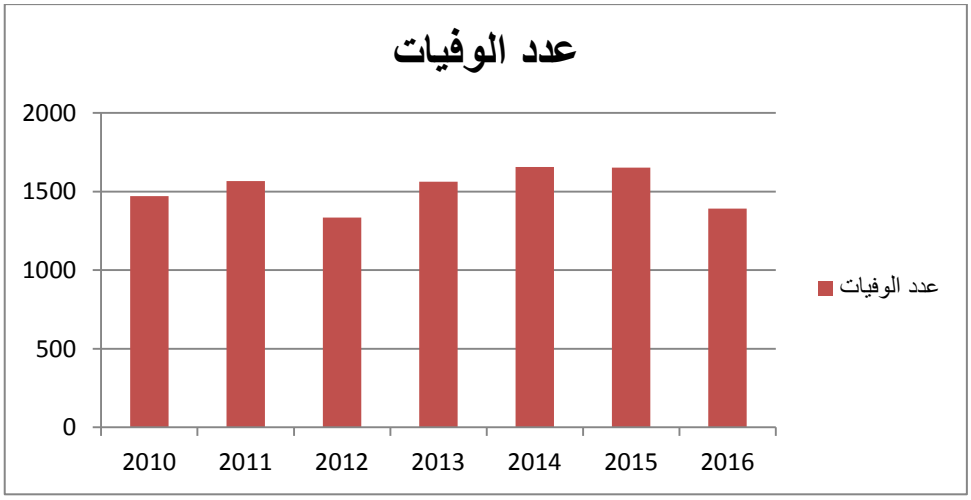

المصدر: : من اعداد الطالبة مستعينة بالجدول رقم 9.

الجدول رقم10: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الولاية بين 2010-2016

السنة	عدد وفيات الرضع	معدل وفيات الرضع ‰
2010	322	28.56
2011	296	25.20
2012	296	23.70
2013	241	19.59
2014	185	14.25
2015	283	21.59
2016	167	13.41

المصدر: من اعداد الطالبة مستعينة بإحصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الأغواط.

تعتبر وفيات الأطفال الرضع ظاهرة ديموغرافية تعكس لنا المستوى الصحي لأي بلد, كما أنها مؤشر أساسي للمستوى المعيشي, حيث تتأثر بعدة عوامل منها اقتصادية واجتماعية وديموغرافية, مما يجعل حياة الطفل مرتبطة أكثر بمدى ايجابية وسلبية هذه العوامل، نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الولاية شهدت انخفاضا هاما في معدل وفيات الرضع حيث كان 28.56 ‰ خلال سنة 2010 ليصل إلى 13.41 ‰ سنة 2016. و هذا راجع إلى التطور الملحوظ الذي شهده قطاع الصحة في السنوات الأخيرة و كذا إعطاء أهمية كبيرة لصحة الأم و الطفل بشكل خاص.

الشكل رقم5: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الولاية بين 2010-2016

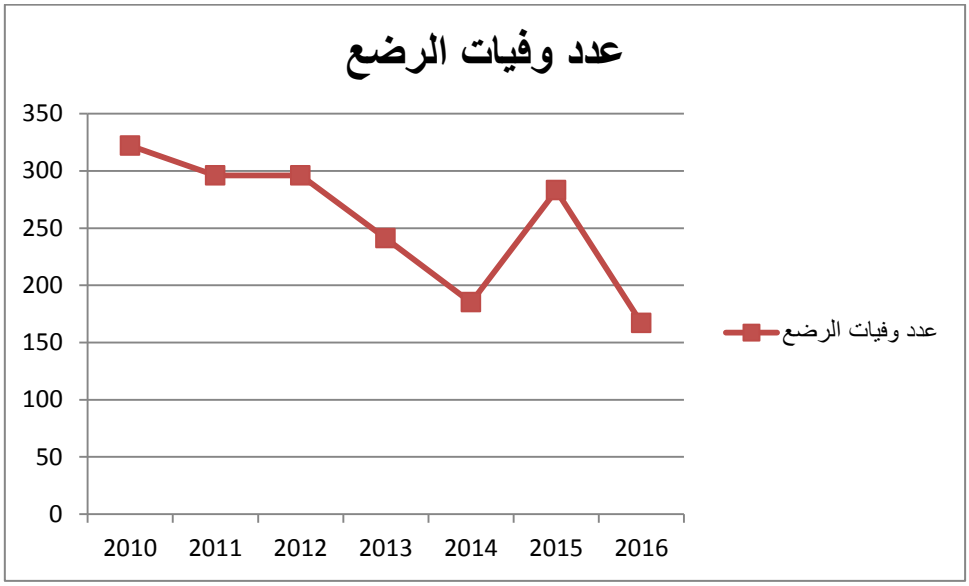

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول رقم 10.

1-2/- البيانات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية:

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التعريج على الوضعية الاقتصادية لولاية الأغواط، وهذا بعرض وتحليل البيانات الخاصة بتوزيع السكان النشطين والمشتغلين والبطالين حسب الجنس خلال الفترة المدروسة 2010-2016.

الجدول رقم11: توزيع المشتغلون والبطالون والنشطون في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي2010-2016

	النشطون		المشتغلون		البطالون	
السنة	المجموع	النسبة %	المجموع	النسبة%	المجموع	النسبة %
2010	170291	33	154767	90	15425	10
2011	173842	32.2	156016	89.75	17826	10.25
2012	207014	36.94	186952	90.31	20062	9.69
2013	208376	35.82	190286	91.32	18090	8.68
2014	215561	35.70	196186	91.01	19375	8.99
2015	223 100	35.59	201091	90.13	20 976	9.40
2016	229166	36.56	206652	9018	22514	9.83

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الاغواط.

الشكل رقم6: تطور نسبة البطالة لولاية الاغواط من 1999-2014

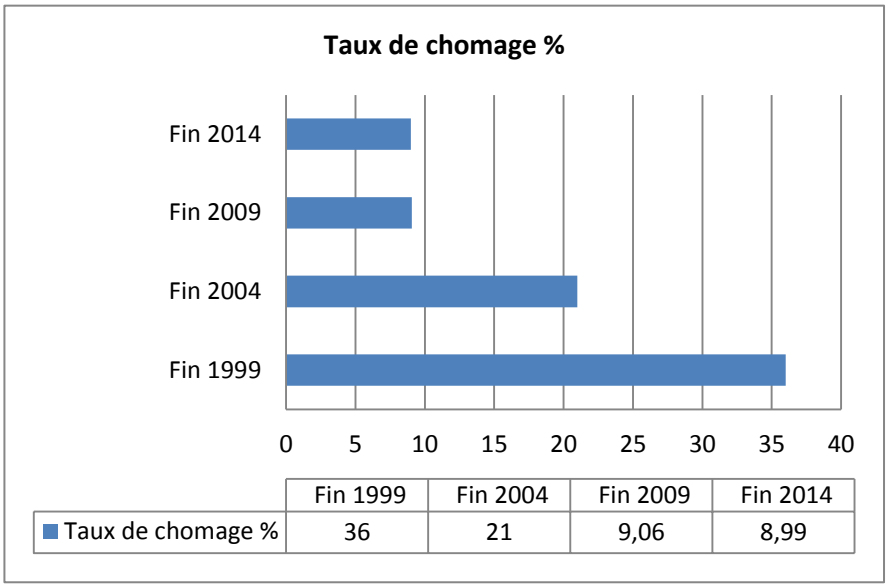

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الاغواط.

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل اعلاه ان نسبة السكان النشطون قد كانت 170291 خلال سنة 2010 منهم 154767 مشتغل و 15425 بطال, لتواصل نسبة السكان النشطون في الارتفاع لتصل لحدود 229166 ساكن نشط سنة 2016 ب206652 ساكن مشتغل و 22514 بطال بنسبة بطالة لا تتعدى 9.81%. و هذا التراجع في نسبة البطالة راجع إلى برامج الدولة في دعم التشغيل بمختلف صيغه (عقود ما قبل التشغيل وعقود إدماج حاملي الشهادات , الوكالة الوطنية لدعم التشغيل ANESJ,الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC و القرض المصغر ENJEM).

و لكن لا نهمل أن هذه البرامج تقضي على البطالة بشكل مؤقت أو كما تسمى البطالة المقنعة أي إن العاملين في عقود ما قبل التشغيل لا يضيفون أي زيادة في الناتج المحلي بل هي فقط برامج لتقليص نسبة البطالة و لإرضاء الشباب, إذا يمكننا القول إن مثل هته الإحصائيات لا تعكس الواقع الحقيقي للبطالة في الولاية.

الجدول رقم12: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف النشاطات لولاية الأغواط في سنة 2016

مجموع الفروع	قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة %	عدد العاملين
الخدمات	(PTT) النقل و المساعدة, الاتصالات	187	6.52%	1572
	التجارة	390	13.60%	1682
	فنادق, مطاعم و مقاهي	106	3.70%	2787
	الخدمات	229	7.98%	2512
	خدمات السوق المقدمة للاسر	155	5.40%	567
	مؤسسات مالية	16	0.56%	794
	الاعمال العقارية	6	0.21%	209
	خدمات من غير البيع	1	0.03%	01
BTP	المباني و الاشغال العمومية (غير نفطية)	1510	52.65%	9972
الصناعة	المناجم و المحاجر	13	0.45%	172

	ISMME	2	0.07%	05
	مواد البناء	54	1.88%	916
	كيمياء, مطاط و بلاستيك	4	0.14%	16
	مواد غذائية	78	2.72%	482
	صناعة النسيج و الخياطة	20	0.70%	280
	صناعة الجلود و الاحذية	00	0.00%	00
	صناعة الفلين, الورق و الطباعة	21	0.73%	60
	صناعات مختلفة	3	0.10%	04
فلاحة و الصيد	فلاحة و الصيد	41	1.43%	350
خدمات صناعية	خدمات نفطية و اشغال عمومية	10	0.35%	3868
	مياه و طاقة	15	0.52%	2358
	محروقات	7	0.24%	3546
TOTAL		**2868**	**100%**	32333

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الأغواط.

من خلال الجدول أعلاه و الذي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات التي تنشط فيها, نلاحظ أن قطاع المباني و الأشغال العمومية حصل على حصة الأسد في الولاية بنسبة 52.65

و تذيل الترتيب قطاع كيمياء, مطاط و بلاستيك بنسبة 0.14% رغم أن ولاية الأغواط تعتبر ولاية طاقوية لما تزخر به من ثروات طبيعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن مثل هته المؤسسات المندرجة تحت غطاء دعم و تشغيل الشباب هي من قلصت نسبة البطالة في الولاية.

1-3/- البيانات المتعلقة بالوضعية الاجتماعية:

الجدول رقم13: تطور عدد الأطباء و الصيادلة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2010-2016 لولاية الاغواط

السنة	عدد الأطباء	عدد الصيادلة	عدد أطباء الأسنان
2010	308	97	81
2011	370	103	103
2012	415	115	104
2013	437	121	109
2014	520	131	126
2015	583	158	135
2016	591	171	133

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الأغواط.

الشكل رقم7: تطور عدد الأطباء و الصيادلة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2010-2016 لولاية الاغواط

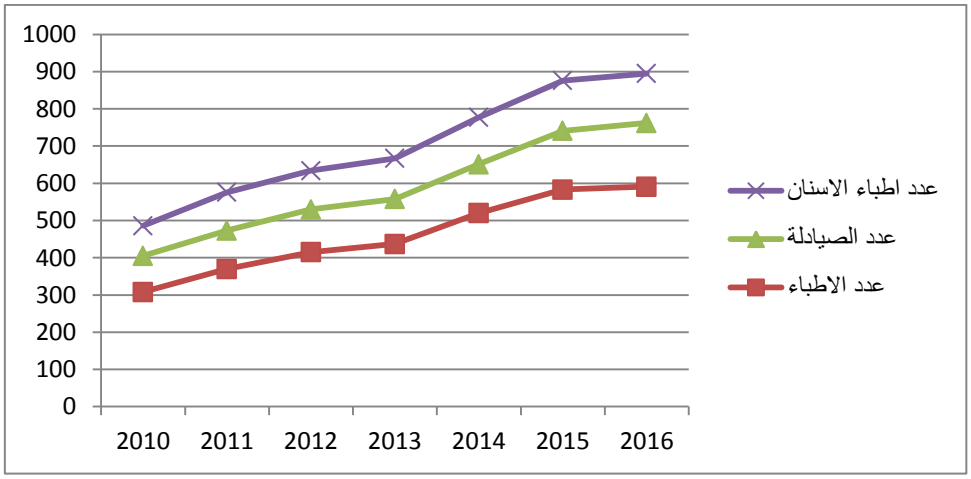

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول 13.

نلاحظ من خلال الشكل و الجدول السابقين تطور عدد الأطباء و جراحي الأسنان حيث بلغ عدده الأطباء 308 سنة 2010 ليصل إلى 591 طبيب سنة2016.

أيضا بالنسبة إلى الصيادلة الذين بلغ عددهم97 صيدلي سنة 2010 ليرتفع عدد هم إلى 171 صيدلي سنة 2016, تعود هذه الزيادة الملحوظة إلى إعطاء الدولة أهمية كبيرة إلى قطاع الصحة, التعليم و التعليم العالي.

الجدول رقم14: توزيع الأطباء والصيادلة بالنسبة لعدد السكان في ولاية الأغواط للفترة ما بين سنتي 2010-2016

السنة	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل صيدلي	عدد السكان لكل طبيب اسنان
2010	1820	5778	6919
2011	1459	5242	5242
2012	1351	4874	5389
2013	1331	4808	5337
2014	1161	4610	4793
2015	1075	3967	4643
2016	1101	5422	4892

المصدر: من إعداد الطالبة وفق معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية للولاية.

تظهر معطيات الجدول14, التغطية الطبية بالنسبة للسكان, بمعدل طبيب واحد لكل 1820 ساكن سنة 2010, و تواصلت التغطية بشكل أوسع لتصل إلى طبيب لكل 1101 ساكن و صيدلي لكل 5422 و طبيب أسنان لكل من 4892 ساكن, رغم التطور الملحوظ بالنسبة إلى التغطية الصحية للسكان في الولاية إلا أنها تبقى ضعيفة نوعا ما و خاصة من ناحية الأطباء الأخصائيين, الصيادلة و أطباء الأسنان. و رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة في القطاع الصحي قصد توسيع التغطية الصحية، إلا أنه مازالت هناك تحديات كبرى تلزمها لمواكبة الدول المتقدمة، من خلال موازنة أكبر بين عدد الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان وأعداد السكان، من خلال التوزيع العادل والمتكافئ حسب الجغرافيا والكثافة السكانية, كما لا نهمل أن عدد الأطباء المحصى في الجدول 14 يشمل أطباء مختصين و طب

عام بالنسبة لأطباء المختصين تعرف الولاية نقص فادح خاصة في تخصص طب العيون و القلب و الشرايين على الجهات المعنية في الولاية إعطاءها الأولوية و أخذها بعين الإعتبار.

الجدول رقم15: نصيب السرير الواحد من السكان حسب كل سنة في ولاية الأغواط للفترة من2010-2016

السنة	عدد السكان في منتصف السنة	عدد الأسرة في المستشفيات	نصيب السرير الواحد من السكان
2010	520188	565	1.08
2011	539955	613	1.30
2012	560473	613	1.10
2013	581771	473	0.81
2014	603878	484	0.80
2015	626825	714	1.14
2016	650644	690	1.06

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات مديرية البرمجة للولاية.

يحسب نصيب السرير الواحد من السكان وفق العلاقة التالية:

$$\text{نصيب السرير الواحد من السكان}=1\frac{\text{مجموع عدد الاسرة في المشافي}}{\text{مجموع عدد السكان في منتصف السنة}}$$

1- **المبادئ والمفاهيم الاساسية لعلم الاحصاء**، ص15 الموقع , www.drguide.mohp.gov.eg, **تاريخ الاطلاع:2018/03/20, 20:00سا.**

لقياس مؤشر التنمية في المجال الصحي لا بد من حساب نصيب السرير الواحد من السكان, و بناءا على معطيات الجدول 13.3 نلاحظ زيادة في عدد الأسرة في مستشفيات الولاية حيث بلغ عدد الأسرة 565 سرير سنة 2010 ليصل إلى 714سرير سنة 2015 إلا انه شهد تراجعا سنة 2016 ب 690سرير بمعدل 1.06 شخص لكل سرير. ما يبين لنا نقصا واضحا في عدد الأسرة في مستشفيات الولاية.

الجدول رقم16: نصيب المركز الصحي الواحد من السكان في ولاية الأغواط للفترة ما بين سنتي 2010-2016

السنة	السكان في منتصف السنة	عدد المراكز الصحية	نصيب المركز الصحي الواحد من السكان
2010	520188	83	6277
2011	539955	88	6135
2012	560473	92	6092
2013	581771	94	6189
2014	603878	94	6424
2015	626825	97	6462
2016	650644	96	6778

المصدر: من إعداد الطالبة وفق معطيات مديرية البرمجة للولاية.

يحسب نصيب السرير الواحد من السكان وفق العلاقة التالية:

نصيب المركز الصحي الواحد من السكان=[2] مجموع عدد المراكز الصحية في السنة / مجموع عدد السكان في منتصف السنة

[2] **http://www.cbssyr.sy/indicator/guide_indicator.pdf** تاريخ الإطلاع: 25-03-2018, 21:00سا

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايدا في المراكز الصحية, من مستشفيات إلى قاعات العلاج و لكن لا يزال نصيب المركز الصحي الواحد من السكان كبيرا إذ انه كان 6277ساكن لكل مركز صحي سنة 2010 ليصل إلى 6778 ساكن لكل مركز صحي و هذا ما يبين ان الولاية لازالت تعاني نقصا في الهياكل الصحية. إلى حين تكملة مشروعي مستشفى السرطان و المستشفى الجامعي اللذان يعتبران استثمارا جيدا للولاية.

1-4/- المجال التعليمي:

من خلال هذا المحور نتطرق تطور المعلمين حسب الأطوار التعليمية وتوزيع التلاميذ على المؤسسات التعليمية في ولاية الأغواط في الفترة ما بين سنتي 2010-2016 ، بالإضافة إلى استخراج معدل إشغال القسم.

الجدول رقم17: تطور عدد المعلمين حسب الأطوار الدراسية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي2010-2016

السنة	عدد معلمي الطور الابتدائي	عدد معلمي الطور المتوسط	عدد معلمي الطور الثانوي
2010	1758	1801	1020
2011	1642	1891	1118
2012	1812	1838	1293
2013	1812	1990	1342
2014	2194	2045	1417
2015	2359	2118	1460

2016	2489	2210	1486

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات مديرية البرمجة للولاية.

الشكل رقم8: تطور عدد المعلمين حسب الأطوار الدراسية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي2010-2016

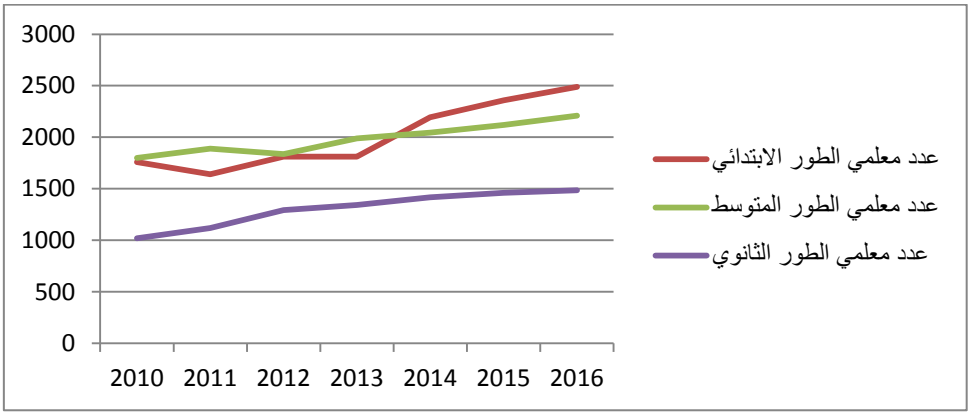

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات مديرية البرمجة للولاية.

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ تطورا في عدد أساتذة المتوسط و الثانوي, حيث كان العدد يساوي 1801 سنة 2010بالنسبة للمتوسط ليصل الى 2210 سنة 2016.

أما بالنسبة للطور الثانوي في سنة 2010 كان عددهم 1020 ليواصل الارتفاع الى حدود 1486 أستاذ.

الارتفاع العددي للمعلمين في الطورين المتوسط والثانوي راجع إلى تزايد أعداد التلاميذ في هذين الطورين وهذا يعود إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني.

بالنسبة للطور الابتدائي كان عدد المعلمين سنة 2010 هو1758 ليشهد انخفاضا بسيطا سنة 2011 و هذا راجع إلى إحالة غالبية المعلمين على التقاعد, و تغير المنظومة التربوية التي قلصت عدد السنوات من 6 الى 5 فقط ليواصل بعدها الارتفاع ليصل الى حدود 2489 معلم سنة 2016.

الجدول رقم18: توزيع تلاميذ الطور الابتدائي على مؤسسات الابتدائي في الولاية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2016

السنة	مؤسسات الابتدائي	عدد القاعات المستعملة	عدد التلاميذ	معدل إشغال القسم
2010	210	1439	47505	25.80
2011	216	1844	47603	25.82
2012	221	1962	49671	25.32
2013	225	1962	49671	33
2014	230	1687	52980	25.80
2015	235	1738	54710	31
2016	236	1789	56272	31

المصدر: من إعداد الطالبة وفق معطيات مديرية البرمجة للولاية.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل البيانات الخاصة بالنمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحصلنا على النتائج التالية:

1/- نتائج خاصة بالنمو السكاني:

- ارتفاع معدلات المواليد خلال الفترة المدروسة.
- انخفاض معدلات الوفيات بشكل مستمر وخاصة عند وفيات الأطفال الرضع.
- تشير المعطيات المتوفرة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في ولاية الاغواط خلال الفترة مابين سنتي 2010-2016، وهذا نتيجة ارتفاع معدلات المواليد وعدد الزيجات، والانخفاض في عدد الوفيات ما أدى إلى ارتفاع في عدد السكان.

2/- نتائج خاصة بالوضع الاقتصادي:

ومن جملة النتائج التي تبلورت ضمن الوضع الاقتصادي للولاية في الفترة ما بين سنتي 2010-2016ما يلي:

- شهدت القوى العاملة تزايدا مستمرا خلال الفترة المدروسة.
- تزايد عدد النشطين والمشتغلين وتقلص نسبة البطالة من 2010الى 2016.
- لا وجود لعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

3/- نتائج خاصة بالوضع الاجتماعي:

3-1/- المجال الصحي:

- زيادة عدد الأطباء والصيادلة خلال الفترة المدروسة من سنة 2010- 2016في الولاية.

- تزايد مستمر في عدد الهياكل القاعدية (المستشفيات؛ العيادات متعددة الخدمات؛ عدد قاعات العلاج)، وتراجع في عدد المراكز ونقص في بعض التجهيزات(عدد الأسرة مثلا).

3-2/- المجال التعليمي:

- ارتفاع عدد المعلمين في الطور الابتدائي, المتوسط والثانوي، و هذا راجع الى اصلاحات المنظومة التربوية و إعطاء أهمية كبيرة لقطاع التعليم.
- نمو مستمر في عدد المؤسسات التعليمية (الابتدائي، المتوسط والثانوي) بين سنتي 2010-2016.

الاستنتاجات العامة (الاجابة على فرضيات الدراسة):

- إن عدد سكان ولاية الأغواط يتزايدون بوتيرة غير منتظمة، محصورة بين 15الف و 20الف نسمة في السنة, وتيرة الزيادة تتميز بالتذبذب، تراوحت هاته الزيادة بين 2و ‰3.
- هناك زيادة في عدد المواليد مقارنة بعدد الوفيات (نتيجة طبيعية) وقد تراوح معدل الوفيات بين 2 و ‰3 ، أما معدل المواليد فقد تراوح بين 20 و ‰ 30 خلال الفترة المدروسة.

من خلال هاته النتائج استطعنا أن نثبت أن النمو السكاني يتزايد بوتيرة غير منتظمة بمقارنة سنوية لإعداد السكان خلال الفترة ما بين 2016/2010.

و يمكننا القول بخصوص الفرضية الثانية حول أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، أظهرت النتائج أن النمو السكاني لا يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية بل بالعكس اثر إيجابا وهذا من خلال اتساع حجم سوق العمل وتصاعد عدد النشطين والمشتغلين وتراجع نسب البطالة خلال الفترة المدروسة وتصاعد القوى العاملة وبصورة واضحة وجلية عند الإناث وهذا من خلال ارتفاع مشاركتها في قوة العمل.

أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية لا ننفي وجود عراقيل و نقائص في ما يخص المجال الصحي و يكمن هذا في عدد الأسرة في المشافي و كذا عدد الأطباء المختصين أما في مجال التعليم فرغم الزيادة المعتبرة في عدد الأساتذة و الهياكل في الأطوار الثلاثة إلا أنه مازال هناك نقص واضح, ورغم كل هته العراقيل و المعوقات إلا أن الولاية تسير في الاتجاه الصحيح ببطء ولكن في الاتجاه الصحيح.

توصيات الدراسة:

- التحكم في النمو السكاني شرط أساسي في دفع عجلة التنمية.
- شد الانتباه عن الأضرار المترتبة عن عدم التوازن بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- التنسيق والتعاون بين القطاعات العمومية والخاصة من اجل البلوغ لتحقيق ودفع العجلة التنموية.
- فهم و تطبيق صحيح لمصطلح التنمية من طرف الأفراد وذلك بغية تحقيق مستوى معيشي لائق والحصول على الرفاهية الاجتماعية.
- تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستويات التنمية في الولاية وذلك من خلال تحسين مستويات الصحة والتعليم وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

الخاتمة

الخاتمة :

عرفت قضية النمو السكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية اهتماما كبيرا في الساحة العالمية والدول النامية بشكل أدق، لما عرفت هذه الدول معدلات نمو سكاني متسارعة وبما أن دراستنا هي دراسة تحليلية لولاية الأغواط بين سنتي 2010-2016 أردنا معرفة أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد توصلنا إلى عدة النتائج من جملة المعطيات و المعدلات فتوصلنا إلى أن العنصر البشري عامل ايجابي، يتجلى ذلك في الجانب الاقتصادي من خلال زيادة عدد النشطين والمشتغلين أي ارتفاع أعداد وتقلص أعداد البطالين بالإضافة إلى تراجع نسب الإعالة بالنسبة لصغار السن وهذا راجع إلى الشباب (الفئة المعِيلة) وهو ما يعرف بمصطلح الهبة الديموغرافية.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فقد عرف تحسنا من خلال النمو المتزايد لأعداد الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان وتوسع التغطية الصحية للسكان، بالإضافة إلى دور الهياكل القاعدية التي لعبت دورا من خلال الرعاية الصحية للأفراد إلا أنه لا يمكننا إغفال الأثر السلبي للنمو السكاني والذي تمثل في جانب التجهيزات (عدد الأسرة وغيرها) وعدد المراكز الصحية و هذا كله في المجال الصحي.

في حين قد عرف أيضا المجال التعليمي تحسنا ولكن ليس بالقدر الكاف فقد عرف هذا المجال نموا مستمرا في الهياكل القاعدية بالإضافة إلى تطور في عدد الأساتذة في الأطوار الثلاثة إلا انه ما زال هنالك نقص في ولاية الأغواط .

ومن هنا يمكننا القول أن النمو السكاني أثر بشكل ايجابي أكثر منه سلبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية الاغواط في الفترة ما بين 2010-2016.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: القواميس:

1/- رشود بن محمد الخريف ، **معجم المصطلحات السكانية و التنمية** ، مؤسسة الملك خالد الخيرية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2010 .

2/- مصلح الصالح ،**الشامل قاموس المصطلحات في العلوم الاجتماعية** ، دار عالم للمكتب ، ط1 ، 1999 .

ثانيا:الكتب:

3/- احمد قطيطات ، **الهبة الديموغرافية في الوطن العربي** ، المؤتمر الإحصائي العربي الأول ، عمان ، الأردن ، 2007 .

4/-**إدارة السياسات السكانية و لآلية التنفيذ** ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، المجلس الأعلى للسكان ، ب س.

5/- ثروت محمد شلبي ، **تنمية اجتماعية** ، كلية الآداب جامعة بنها ، مصر ، ب س .

6/- حسن إبراهيم عيد ، **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1984 .

7/- **الحقوق الإنسانية للمرأة و المساواة على أساس النوع الاجتماعي** ، تقرير حول الوضع الوطني ، الجزائر ، برنامج ممول من الاتحاد الأوربي ، 2010 .

8/-**دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية** ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل ، الجزائر ، 1979

9/- السيد عبد العاطي السيد ، **علم اجتماع السكان** ، الإسكندرية .

10/-عبد الإله زاهي الرشدان ، **في اقتصاديات التعليم** ، دار وائل للنشر، عمان ، 2005.

11/-عبد العزيز فرج ، **تحديات و منطلقات السياسات السكانية في إطار مؤتمري القاهرة و الألفية** ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، 2006 .

12/-عبد الهادي محمد والي ،**التنمية الاجتماعية** ، الإسكندرية ، دار المعارف ، 1988 .

13/-عدي قصور ،**مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 .

14/-عصام علي ،**السياسات السكانية** ، المعهد العالي للدراسات و البحوث السكانية ، 2010 .

15/-عمار بوحوش, **مناهج البحث العلمي و طرق اعداد البحوث**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,2005.

16/- فايز محمد العيسوي، **أسس جغرافيا السكان**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2003.

17/- القاموس، **مكتب الدراسات و البحوث ،** دار الكتب العلمية، بيروت ، 2006 .
18/- محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي البثني ، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004.
19/- محمد منير ،حجاب ، **الاعلام و التنمية الشاملة ،** ط2 ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2000.
20/-**المرأة الجزائرية واقع و معطيات** ، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة .

ثالثا:المجـــــلات:

21/- رضا عبد الجبار وفاهم محمد جبر ، **نمو السكان في العراق و العوامل المؤثرة فيه للمدة (1977- 2007) ،** مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، المجلد 19 ، العدد 4، 2011.
22/- مجلة العلوم الاجتماعية .
23/- معتز نعيم ،**النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقات متبادلة** ، مجلة دمشق ، المجلد 15 ، العدد 1، 1999 .
24/-**النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية ، تقرير السكان و التنمية** ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا ، العدد 2 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، .2005

رابعا: المذكرات والأطروحات:

25/- احسان محمد الحسن, **مناهج البحث الاجتماعية,** دار وائل, عمان الاردن 26.2005/-
اولاد سالم نسيمة, **واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة 2000- 2009 ,**رسالة لنيل شهادة ماستر في الديموغرافيا، ورقلة ،2013.
27/- باية بوزغاية ، **تلوث البيئة و التنمية بمدينة بسكرة** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الخضري ، قسنطينة ، 2008 .
28/- جابر يوسف محمد يوسف ، **التنمية البشرية** ، دكتوراه ، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك ، 2011 .
29/- حفاظ طاهر ،**ديموغرافيا عامة،** قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، دار الجزائر.
30/- خالد بالحسين ، **التحول الديموغرافي و سوق الشغل بالجزائر** ، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الديموغرافيا ، جامعة ورقلة ، 2013 .
31/- دريد فاطمة ، **النمو الديموغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسنطينة .
32/- زهير طافر ، **النظريات السكانية و انعكاساتها على الاقتصاد و المجتمع** ، دراسة مقارنة ، جامعة بشار .
33/- سهام وناسي ،**النمو الحضري و مشكلة السكن و الإسكان** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ، جامعة باتنة ، 2009 .

34/- عبد العزيز العيش ، **دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث** ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ، الجزائر ، جامعة قسنطينة ، 2003 .
35/- معين حسن أحمد جاسر، **دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن,** رسالة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، الجامعة الإسلامية،غزة،2011.
36/- نعيمة بوعافية ، **التركيب السكانى لولاية ورقلة** ، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الديموغرافيا ، جامعة ورقلة ، 2013 .
37/- وليد خصام ، **العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و النمو السكاني بالجزائر بين النظري و الواقع** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع و الديموغرافيا ، جامعة باتنة 2014 .

خامسا: مواقــع الأنترنت:

38/- www.djazairess.com
39//http://azizelkachouani.canalblog.com/archives/2008/03/27/8493248.html.
40/-http://www.startimes.com/f.aspx?t-32215880,
41/- www.ons.dz .
42/- iraq.unfpa.org/en/component/docman/doc_download/
43/-**http://www.onefd.edu.dz**,

قائمة الملاحق

Répartition de la population par sexe au 31/12/2016 :

Commune	Population masculine	Population féminine	Totale
Laghouat	102937	99728	**202665**
Ksar El Hirane	17045	16235	**33280**
Benacer Benchohra	7345	6690	**14035**
Sidi Makhlouf	8879	8193	**17072**
El Assafia	3935	3867	**7802**
Ain Madhi	7678	8037	**15715**
Tadjemout	17678	16396	**34074**
Tadjrouna	3577	3505	**7082**
El Houita	2437	2433	**4870**
Kheneg	8360	7747	**16107**
Hassi R'mel	16076	15208	**31284**
Hassi Delâa	9302	8739	**18041**
SOUS TOTAL (1)	**205249**	**196778**	**402027**
Aflou	73167	70647	**143814**
Sidi Bouzid	4575	4600	**9175**
Sebgag	4239	3834	**8073**
Oued Morra	4223	3924	**8147**
Oued M'zi	2223	2177	**4400**
Gueltet Sidi Saad	8754	8579	**17333**
Ain Sidi Ali	7464	7089	**14553**
Beîdha	6357	5954	**12311**
Brida	4394	4061	**8455**

Hadj Mechri	4595	4327	**8922**
Taouiala	2148	2273	**4421**
El Ghicha	4556	4457	**9013**
SOUS TOTAL (2)	**126695**	**121922**	**248617**
TOTAL	**331944**	**318700**	**650644**

Répartition des naissances vivantes par commune au 31/12/2016 :

commune	Naissances masculines	Naissances féminines
Laghouat	2830	2726
Sidi Makhlouf	46	69
El Assafia	5	6
Ksar El Hirane	342	358
Benacer Benchohra	2	1
Ain Madhi	39	38
Kheneg	4	2
El Houita	2	1
Tadjemout	22	29
Tadjrouna	58	35
Aflou	2280	2125
Sebgag	3	2
Sidi Bouzid	8	7
Oued Morra	4	5
Oued M'zi	23	23
El Ghicha	33	29
Hassi R'mel	125	105
Hassi Delâa	46	34
Gueltet Sidi Saad	245	225
Ain Sidi Ali	6	4
Beîdha	7	4

Brida	243	239
Hadj Mechri	3	3
Taouiala	1	0

La wilaya de Laghouat compte au **31/12/2016** une population totale de **626 825** habitants. La population active est de 229 166 dont 206 652 occupée, répartie entre **5** importants secteurs :

Répartition des emplois créés selon le secteur d'activités :

- Agriculture : 3**2 516** soit **15.73 %**
- B.T.P : **32 841** soit **15.89 %**
- Industrie : **49 427** soit **23.92%**
- Administration **: 37 352** soit **18.07 %**
- Services (Transport, Commerce …..) **: 54 516** Soit **26.38** %

Estimation de la population active et taux de chômage par commune au 31/12/2016 :

Communes	POP Estimée	POP Active	POP Occupée	POP Sans Travail	Taux De Chômage	Taux D'activité	Taux D'occupation
Laghouat	202665	75225	70542	4683	6.23%	38.53%	**93,77**
K'sar el hirane	33280	11867	10768	1099	9.26%	37.01%	**90,74**
B. ben chohra	14035	5632	4482	1150	20.42%	41.65%	**79,58**
Sidi makhlouf	17072	7358	6475	883	12.00%	44.74%	**88,00**
Assafia	7802	2973	2581	392	13.19%	39.56%	**86,81**
Aïn madhi	15715	5341	4621	720	13.48%	35.28%	**86,52**
Tadjmout	34074	8752	7634	1118	12.77%	26.66%	**87,23**

Tadjrouna	7082	3025	2721	304	10.05%	44.34%	**89,95**
El houita	4870	2421	2014	407	16.81%	51.60%	**83,19**
Khneg	16107	6425	4887	1538	23.94%	41.41%	**76,06**
Hassi r'mel	31284	17128	16820	308	1.80%	56.83%	**98,20**
Hassi delaa	18041	6325	5265	1060	16.76%	36.39%	**83,24**
Aflou	143814	38144	34180	3964	10.39%	27.53%	**89,61**
Sidi bouzid	9175	3654	3241	413	11.30%	41.34%	**88,70**
Sebgag	8073	3368	2715	653	19.39%	43.31%	**80,61**
Oued mourra	8147	3178	2878	300	9.44%	40.49%	**90,56**
Oued m'zi	4400	2255	1932	323	14.32%	53.18%	**85,68**
G sidi saad	17333	6387	5635	752	11.77%	38.25%	**88,23**
Aïn sidi ali	14553	4158	3635	523	12.58%	29.66%	**87,42**
Beïdha	12311	4257	3762	495	11.63%	35.89%	**88,37**
Brida	8455	2875	2667	208	7.23%	35.30%	**92,77**
Hadj mecheri	8922	3429	2941	488	14.23%	39.90%	**85,77**
Taouiala	4421	1842	1435	407	22.10%	4325%	**77,90**
El ghaïcha	9013	3147	2821	326	10.36%	36.24%	**89,64**
TOTAL WILAYA	**650644**	**229166**	**206652**	**22514**	**9.83 %**	**36.56 %**	**90,18 %**

Agence Nationale de soutien à l'emploi des jeunes (ANSEJ) :

Dans le cadre de ses attributions de soutenir les jeunes promoteurs projets ont été financés durant l'année **2016** dont les important secteurs à travers la Wilaya sont :

Industrie : **4** projets/ **8** postes.
Travaux publics : **8** projets/ **22** postes
Agriculture et pêche **: 22** projets /**40** postes.
Services : **7** projets / **50** Postes.
Artisanat : **37** projets / **65** postes.
Total : **78** projets / **185** postes

Répartition des projets financiers au niveau de l'ANSEJ par secteurs d'activité au 31/12/2016 :

Secteur d'activité	Nombre de projets financés	Potentiel emplois	Montant global de l'investissement en milliers (DA)	TAUX %
- Secteur Industrie	4	8	10 020 581,00	**5%**
-Secteurs des traveaux publics	8	22	32 111 109,00	**10%**
-Secteurs de l'agriculture	22	40	80 814 494,00	**28%**
-Secteurs des sercices	7	50	27 214 236,00	**9%**
-Secteur de l'artisanat	37	65	165 940 991,50	**47%**
Total	78	185	316 101 411 ,50	**100%**

Dospositif relatif au micro investissement :

` Seceurs	Nombre de dossiers déposés	Nombre de dossiers validés	Nombre de dossiers ayant recus l'accord bancaire	Nombre de projets financés	Nombre d'emplois correspondants
Artisanat	3	3	4	4	8
Industrie	1	3	6	8	22
Services	20	17	20	22	40
BTP	7	8	7	7	50
Agriculture	18	27	42	37	65
TOTAL	**49**	**58**	**79**	**78**	**185**

La wilaya de Laghouat compte 03 hôpitaux et 01 EHS totalisent 690 lits situés au niveau des 03 centres urbains Laghouat et Aflou soit une moyenne de 1 ,06 Lits pour 1000 Habitants et 07 EPSP situent à travers les communes des (Laghouat, Ksar Hirane , Hassi Delaa , Ain Madhi , Aflou ; Guelttet Sidi Saad et Brida)

Les différents secteurs sanitaires (établissement hospitalières) se composent :

- 35 polycliniques.
- 57 salles de soins.
- 07 maternités dont 03 sont urbaines.
- 28 pharmacies.
- 690 Lits pour 1000 habitants 1,06 lits.
- 01 hôpital pour 216.881 habitants.
- 01 polyclinique pour 18.590 habitants.
- 01 salle de soins pour 11.415 habitants.
- 01 Médecin spécialiste pour 3.221 habitants.
- 01 Médecin généraliste pour 1.668 habitants.
- 01 dentiste pour 4.892 habitants.
- 01 pharmacien pour 5.422 habitants.
- 01 agent paramédical pour 1.114 habitants.

* L'hôpital de Laghouat est le plus important établissement de la wilaya en compte

43 Médecins généralistes 86 Médecins spécialistes,01 dentiste et 06 pharmaciens au niveau d'hôpital).

*Celui de Aflou compte 23 Médecins généralistes, 29 Médecins spécialistes, et

04 pharmaciens au niveau d'hôpital).

* L'hôpital de Ksar El hirane (Hawari Boumedienne) 17 Médecins généralistes,

11 Médecins spécialistes, 04 Pharmacien.

Au niveau des secteurs sanitaires la wilaya compte :

- 202 médecins spécialistes dont 58 dans secteur privé.
- 389 médecins généralistes dont 88 dans secteur privé.
- 133 chirurgiens dentistes dont 49 dans secteur privé.
- 1647 agents paramédicaux dont 16 dans secteur privé.

- **<u>Cabinets médicaux et pharmaciens situation au 31/12/2016 :</u>**
- **<u>Secteur privé :</u>**
-

Communes	Cabinets Médicaux			Pharmaciens	
	Généraliste	Spécialiste	Chirurgien-dentiste	Officines privées	Endimed
Laghouat	**47**	**48**	**32**	**51**	**05**
Ksar El Hirane	**07**	**/**	**04**	**07**	**01**
B. Benchohra	**01**	**/**	**00**	**02**	**01**
Sidi Makhlouf	**01**	**/**	**00**	**03**	**01**
El Assafia	**01**	**/**	**00**	**01**	**01**
Ain Madhi	**01**	**/**	**00**	**03**	**01**
Tadjemout	**03**	**/**	**01**	**04**	**01**
Tadjerouna	**00**	**/**	**00**	**01**	**01**
El Haouita	**00**	**/**	**00**	**00**	**/**
Kheneg	**01**	**/**	**00**	**03**	**01**
Hassi R'mel	**04**	**01**	**04**	**05**	**02**
Hassi Delaa	**01**	**/**	**01**	**03**	**01**
Aflou	**17**	**09**	**07**	**25**	**04**
Sidi Bouzid	**00**	**/**	**00**	**01**	**/**

Sebgag	**00**	**/**	**00**	**01**	**/**
Oued Morra	**00**	**/**	**00**	**01**	**/**
Oued M'zi	**00**	**/**	**00**	**00**	**/**
G. Sidi Saad	**02**	**/**	**00**	**02**	**01**
Ain Sidi Ali	**00**	**/**	**00**	**01**	**/**
Beidha	**01**	**/**	**00**	**02**	**/**
Brida	**00**	**/**	**00**	**02**	**01**
Hadj Mechri	**01**	**/**	**00**	**01**	**/**
Taouiala	**00**	**/**	**00**	**00**	**/**
El Ghicha	**00**	**/**	**00**	**02**	**/**
TOTAL	**88**	**58**	**49**	**121**	**22**

Personnel médical exerçant dans le secteur public

Situation au 31/12/2016 :

Structures et établissement	**Médecins**			**Chirurgiens-Dentistes**	**Pharmaciens**
	Généralistes	**Spécialistes**	**Total**		
EPH Laghouat	**43**	**86**	**129**	**01**	**06**
EPH Aflou	**23**	**29**	**52**	**00**	**04**
EPH Ksar El Hirane	**17**	**11**	**28**	**00**	**04**

EHS Laghouat	**14**	**11**	**25**	**00**	**03**
EPSP Laghouat	**65**	**06**	**71**	**24**	**01**
EPSP Ksar El Hirane	**28**	**00**	**28**	**07**	**02**
EPSP Hassi Delaa	**22**	**01**	**23**	**11**	**02**
EPSP Ain Madhi	**23**	**00**	**23**	**08**	**01**
EPSP Aflou	**27**	**00**	**27**	**17**	**03**
EPSP Guelttet sidi saad	**16**	**00**	**16**	**06**	**02**
EPSP Brida	**23**	**00**	**23**	**10**	**00**
TOTAL WILAYA	**301**	**144**	**445**	**84**	**28**

Enseignement Primaire :

- Pour l'année scolaire **2016 / 2017** la wilaya compte **236** établissements utilisant **1 789** salles de classes pour un effectif de **56 272** élèves dont **27 762** filles repartis entre **24** communes de la wilaya.
- Le taux d'occupation des classes est de **31** élèves par classe
- L'encadrement pédagogique est couvert par **2 489** enseignants dont **1 569** femmes
- Le taux d'occupation est de **23** élèves par enseignant
- Le taux d'admission en 1AM est de **84.85 %**

Les bénéficiaires des cantines scolaires : **62 516** élèves y compris les enfants de l'enseignement préscolaire

Enseignement moyen :

- La wilaya dispose de **86** établissements repartis entre **24** communes et utilisant **1153** salles de classes. Les élèves sont au nombre de **37 940** dont **19 828** filles.

1- La taille moyenne des divisions pédagogiques est de **34** élèves

2-L'encadrement est couvert par **2 210** professeurs dont **1 166** femmes

3- Le taux d'encadrement est de **17** élèves par enseignant

4-Le taux d'admission en classe de **1AS** est de **64.45 %**

Enseignement secondaire :

- La wilaya dispose de **40** établissements d'enseignement secondaire utilisant 693 salles de classe reparties entre **19** communes.
- L'effectif des élèves est de **18 117** dont **10 559** filles.
- La taille moyenne des divisions pédagogiques est de **27** élèves.
- L'encadrement pédagogique est assuré par **1 486** professeurs dont **814** femmes.
- Le taux d'encadrement est de **12** élèves par professeur.
- Le taux de réussite au baccalauréat pour la session de juin **2016** est de **32.92 %**

Population Scolarisée et Scolarisable et Taux de scolarisation par niveau scolaire 31/12/2016:

6 ans	**Population Scolarisée**	**Population Scolarisable**	**Taux de scolarisation (%)**
garçons	5563	5809	95.76
Filles	5120	5573	91.87
total	10683	11382	93.85
6-15 ans	**Population Scolarisée**	**Population Scolarisable**	**Taux de scolarisation (%)**
garçons	47748	58687	81.36
filles	43085	54696	79
total	90833	113383	80.11
16-19 ans	**Population Scolarisée**	**Population Scolarisable**	**Taux de scolarisation (%)**
garçons	9912	17516	57
filles	9972	18817	53
total	**19884**	**36333**	**54**